

منهج

الإمام يحيى بن سعيد القطان
في توثيق الرواة

أ. د. طالب حماد أبوشعر

منهج الإمام يحيى بن سعيد القطان في توثيق الرواة

طالب حماد أبو شعر

كلية أصول الدين - الجامعة الإسلامية

غزة، فلسطين، ص.ب: ١٠٨

ملخص: تناول الباحث في هذه الدراسة ترجمة الإمام يحيى بن سعيد القطان باختصار: ومنزلته في الجرح والتعديل. وتتبع مصطلحاته في توثيق الرواة، وصنفها بحسب درجة التوثيق. وقام الباحث بدراسة مصطلحاته لمعرفة مراده منها.

وتناول الباحث أقوال العديد من النقاد في الرواة الذين وتهم القطان، ودرس توثيقه لهم في ضوء أقوال غيره، وحاول الباحث الوقوف على درجة القطان في التوثيق من حيث التشدد والتساهل. وقسم الباحث مصطلحات القطان في توثيق إلى مراتب.

وتوصل الباحث إلى النتائج العلمية الخاصة بمراتب التوثيق عنده، والمراد بمصطلحاته، والسبب في اختلاف عباراته أحياناً، التوثيق النسبي عنده.

ABSTRACT: The researcher has dealt briefly with the biography of the thinker (Imam) Yahya Ibn Saeed Al Qattan , and his rank in criticism. He has followed up Al Qattan's terms in trustiness of the narrators and classified them according to the degree of trustiness . He also studied his terms to know his intent .

The researcher has discussed many opinions of other critics of those trusted by Qattan. The has studied his trustiness to them according to the sayings of others. The researcher tried to know Qattan's degree of trust concerning terms of easiness and difficulties. He has divided Qattan's terms in trustiness to some degrees.

The researcher has concluded with the scientific results regarding the ranks of trustiness , what is meant by Qattan's terms , the reason of difference sometimes in his phrases , and his relative trust .

المُقَدِّمَة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَمَا بَعْدُ: فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ بذلوا جهوداً كبيرة لحفظ سنة النبي صلى الله عليه وسلم، فحفظوها في الصدور، ودونها بين السطور، وأبدعوا علوماً للحديث لتمييز السقيم من القويم... وأنشأوا علم الجرح والتعديل للبحث في أحوال الرواة، وأخذ العلماء عن الثقات من الرواة؛ ولم يقنعوا بعدالة الراوي بل اشتروا الحفظ والضبط.

روى ابن عبد البر^١ عن إسماعيل ابن أبي أويس قال: " سمعت خالي مالك بن أنس يقول:

إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم؛ لقد أدركت سبعين ممن يحدث قال فلان قال رسول



منهج الإمام يحيى بن سعيد القطان في توثيق الرواة

الله صلى الله عليه وسلم، عند هذه الأساطين- وأشار إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم- فما أخذت عنهم شيئاً وإن أحدهم لو أُوتِمَن على بيت المال لكان أميناً، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن". ونقل الخطيب^٢ عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال: "أدركت بالمدينة مائة؛ كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم شيء من الحديث؛ يُقال ليس من أهله".

واشتغل العديد من العلماء بالبحث في أحوال الرواة؛ فكانوا بالمئات. فقد ذكر الإمام السخاوي تسعة نقاد ومائتين حتى زمانه، وجعلهم في ست وعشرين طبقة^٣. وذكر الذهبي سبعمائة وخمسة عشر ناقداً؛ جعلهم في ثنتين وعشرين طبقة^٤.

والناظرُ في كتب الرجال يجدُ أنها تغصُّ بأقوال النقاد، ومصطلحاتهم. لذا فإن الباحث يؤمن بضرورة العمل في مشروع علمي موسوعي كبير يهدف إلى تصنيف أقوال النقاد، وجمع أقوال كلٍ منهم، ومصطلحاته في الجرح والتعديل، وفهم المراد منها؛ من خلال استعمالته لهذه المصطلحات...، واستنباط مناهجهم في الجرح والتعديل.

وقد نبّه الإمام الذهبي قديماً إلى هذه الغاية النبيلة؛ ونوّه إلى الحاجة إليها؛ حيث قال: "تم نحن نفتقرُ إلى تحرير عبارات التعديل والتجريح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهُم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام: عُرف ذلك الإمام الجهد، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة"^٥.

ووقع اختياري على الإمام الكبير والحافظ الناقد يحيى بن سعيد القطان؛ لأنه جليل القدر؛ عمدة هذا الفن؛ اعتمدَ عليه الأئمة النقاد مثل أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين. ولما انتهيتُ من جمع مصطلحاته وعباراته في الجرح والتعديل، و بدأتُ في دراستها؛ وجدتُ أن الأمر قد طال عليّ؛ حيث إنَّ أوراق البحث في مصطلحات التعديل. وحده. زادت عن الحد المناسب لهذا النوع من الأبحاث؛ فأثرتُ أن أُعطيها حقها، كما أُعطي مصطلحات الجرح حقها في بحث مستقل إن شاء الله.

أهداف البحث:

لقد أسلّفتُ في السطور السابقة بما يُنبئني عن الأهداف التي يرجو أن يحققها الباحث من هذا البحث؛ وهي:

- ١ . جمع مصطلحات الإمام يحيى القطان في توثيق الرواة، ومحاولة فهمها، وتصنيفها.
- ٢ . دراسة منهج الإمام القطان في توثيق الرواة؛ مقارنة بأقوال غيره من النقاد.
- ٣ . الوقوف على مدى التوثيق عند الإمام القطان؛ بين التشدد أو التساهل.
- ٤ . محاولة استنباط مراتب للتعديل عند الإمام القطان.

منهج الدراسة:



طالب أبو شعر

- لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث؛ قام الباحث بالخطوات التالية:
- ١ . استقراء المصطلحات النقدية للقطن في توثيق الرواة؛ وذلك بالبحث عنها في مظانها من كتب الرجال.
 - ٢ . تصنيف مصطلحات التعديل عند القطن بحسب قوتها، وجمع المتشابه منها.
 - ٣ . دراسة كل مصطلح؛ من خلال النماذج التطبيقية المتوفرة للرواة الذين أطلق القطن الاصطلاح بحقهم.
 - ٤ . عرض آراء باقي النقاد، ومقارنتها بأقوال الإمام القطن، واستخلاص النتائج في كلٍ منها.

خطة البحث

يشتمل هذا البحث على تمهيد، وستة مطالب ، وخاتمة:

التمهيد: ويشتمل على: ترجمة الإمام يحيى بن سعيد القطن

أولاً: اسمه - نسبه - لقبه - كنيته - ولادته - وفاته.

ثانياً: ثناء العلماء على الإمام يحيى بن سعيد القطن.

ثالثاً: منزلة الإمام يحيى بن سعيد القطن في الجرح والتعديل.

المطلب الأول: التوثيق بصيغة أفعال التفضيل.

المطلب الثاني: تكرار صيغة التوثيق في الراوي لفظاً أو معنى.

المطلب الثالث: توثيق الراوي بصفة مفردة (ثقة) أو (ثبت).

المطلب الرابع: التوسط في الراوي:

أولاً: وصف الراوي بلفظ: (لا بأس) أو (ليس به بأس).

ثانياً: وصف الراوي بلفظ: (وسط).

المطلب الخامس: التوثيق النسبي عند الإمام القطن.

المطلب السادس: مراتب التعديل عند الإمام القطن.

الخاتمة

(وتشتمل على أهم النتائج التي توصل لها الباحث)



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

تمهيد

ترجمة الإمام يحيى بن سعيد القطان

أولاً: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه:

هو: يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري، الأحول الحافظ.

ولادته، ووفاته:

وُلِدَ الإمام يحيى بن سعيد القطان سنة عشرين ومائة؛ في أولها، ومات في صفر؛ سنة ثمان وتسعين ومائة، قبل موت ابن مهدي وابن عيينة بأربعة أشهر، رحمهم الله تعالى.^٦

ثانياً: ثناء العلماء على الإمام يحيى بن سعيد القطان:

أثنى العلماء على الإمام يحيى بن سعيد القطان ثناءً بالغاً؛ في دينه، وعلمه، وحفظه وحُسن ضبطه، وعلمه بالرجال خاصة. وكان يحيى القطان؛ كبيراً في نظر شيوخه؛ فقد لازم شيخه شعبة عشرين سنة، إلا أن شعبة روى عن تلميذه القطان.^٧ بل رضىه الشيخ أن يكون حكماً بينه وبين غيره من العلماء؛ اعترافاً بعلمه وفضله. ذكر عبد الرحمن بن مهدي؛ أنهم "اختلفوا يوماً عند شعبة؛ فقالوا: اجعل بيننا وبينك حكماً؟ فقال: قد رضيت بالأحول. يعني القطان فجاء، ففضى على شعبة، فقال شعبة: ومن يُطبق نقدك يا أحول".^٨

وهذا شيخه الآخر؛ الإمام الثوري كان يعجب من شدة حفظه. روى ابن مهدي؛ قال: "لما قدم الثوري البصرة، قال: يا عبد الرحمن، جنني بإنسان أذاكره، فأثيته بيحيى بن سعيد، فذاكره، فلما خرج، قال: قلت لك: جنني بإنسان، جننتي بشيطان. يعني: بهره حفظه".^٩

وحاول الثوري مرة أن يدلس على القطان؛ فلم يفلح. قال يحيى بن سعيد: "جهد الثوري أن يدلس عليّ رجلاً ضعيفاً فما أمكنه، قال مرة: ثنا أبو سهل عن الشعبي. فقلت له: أبو سهل؛ محمد بن سالم. فقال: يا يحيى؛ ما رأيت مثلك، لا يذهب عليك شيء" ١٠/أ. وروى الشيخ عن التلميذ أيضاً، وبلغ من علو إسناده أن روى عن خمسين شيخاً ممن روى عنهم شيخه الثوري.^{١٠} /ب
وأقوال العلماء في الثناء على يحيى القطان كثيرة جداً؛ لا يتسع المقام لذكرها، فأكتفى ببعضها.^{١١}

□ قال ابن مهدي: " ما رأيت أحسن أخذاً للحديث ولا أحسن طلباً له من يحيى القطان أو سفيان بن حبيب".

□ وقال علي بن المديني: "لم يكن ممن طلب وعني بالحديث وأقام عليه ولم يزل فيه إلا ثلاثة؛ القطان، وسفيان بن حبيب، ويزيد بن زريع". وقال أيضاً: "ما رأيت أثبت من يحيى القطان".



طالب أبو شعر

□ وقال عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول: "حدثني يحيى القطان؛ وما رأيت عينا مثله".
وقال أحمد أيضاً: "كان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة". وقال أيضاً: "لا والله ما أدركنا مثله".

□ وقال أحمد: "سمعت ابن مهدي وذكره؛ فقال: لا ترى عينك مثله".

□ وقال إسحاق بن إبراهيم بن أبي حبيب: "كنت أرى يحيى القطان يصلي العصر ثم يستند فيقف بين يديه علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين... وعمرو بن علي؛ يسألونه عن الحديث وهم قيام هيبة له".

□ وقال بندار: "حدثنا يحيى بن سعيد؛ إمام أهل زمانه".

□ وقال ابن سعد: "كان ثقة، مأموناً، ربيعاً، حجة".

□ وقال أبو زرعة: "كان من الثقات الحفاظ".

□ وقال أبو حاتم: "حجة حافظ".

□ وقال النسائي: "أمناء الله على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ شعبة؛ ومالك، ويحيى القطان".

□ وقال ابن معين: "أقام يحيى القطان عشرين سنة يختم القرآن في كل ليلة ولم يفته الزوال في المسجد أربعين سنة".

□ وقال ابن حبان: "كان من سادات أهل زمانه حفظاً وورعاً وعقلاً وفهماً وفضلاً ودينياً وعلماً، وهو الذي مهد لأهل العراق رسم الحديث، وأمعن في البحث عن النقل وترك الضعفاء، ومنه تعلم علم الحديث أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني وسائر شيوخنا".

□ وقال الذهبي في السير: "الإمام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث".

□ وقال ابن حجر في التقريب: "ثقة، متقن، حافظ، إمام قدوة".

ثالثاً: منزلة الإمام يحيى بن سعيد القطان في الجرح والتعديل:

لقد برز الإمام يحيى بن سعيد القطان في علم الجرح والتعديل؛ فكان إمامه وأستاذه بلا منازع. واعترف له بهذا العلم والفضل عدد من علماء عصره وغيرهم من العلماء المتأخرين.

قال علي بن المديني: "ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى القطان". وقال إبراهيم بن محمد التيمي: "ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى القطان"^{١٢}. وقال الخليلي: "أجل أصحاب مالك. وذكره. إمام بلا مدافعة، أستاذ أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبي خيثمة، وعمرو بن علي... وكان الثوري يتعجب من حفظه، واحتج به الأئمة كلهم؛ وقالوا من تركه يحيى ولم يرو



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

عنه نتركه بلا شك^{١٣}. قلت: لقد كان القطان شديد العناية في الرواية؛ فقد قال: "أتمن الرجل على مائة ألف ولا أتمنه على حديث^{١٤}".

وقد أثنى صالح جزرة على القطان؛ وعدّه في أوائل من تكلم في الرجال؛ فقال: "أول من تكلم في الرجال شعبة، ثم تبعه القطان، ثم أحمد ويحيى^{١٥}".

وذكر الذهبي من يعتمد قوله في الجرح والتعديل؛ وذكر الإمام القطان في الطبقة الثانية منهم، وعبد الرحمن بن مهدي في الطبقة الثالثة؛ ثم قال: "وكان هو ويحيى القطان المذكور قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة ونبلاً وعلماً وفضلاً، فمن جرحاه لا يكاد . والله . يندمل جرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثقا خلقاً كثيراً، وضعفا آخرين^{١٦}".

وكذا ذكره السخاوي في كتابه المتكلمون في الرجال؛ في الطبقة السابعة؛ ولم يذكر فيها سوى يحيى القطان وابن مهدي؛ وقال فيهما: "الحافظان الحجتان: يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي^{١٧}" ثم ذكر بقية كلام الذهبي.

وأثنى الذهبي في غير موضع على فضل الإمام القطان في الجرح والتعديل والعلل؛ فقال في السير: "وعني بهذا الشأن أتم عناية، ورحل فيه، وساد الأقران، وانتهى إليه الحفظ، وتكلم في العلل والرجال، وتخرج به الحفاظ؛ كمسدد، وعلي، والفلاس".

وأثنى عليه في الميزان؛ وذكر أنه أول من صنّف في الجرح والتعديل؛ فقال في خطبة الكتاب: "وقد ألف الحفاظ مصنفات جمّة في الجرح والتعديل ما بين اختصار وتطويل؛ فأول من جمع كلامه في ذلك الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان، وتكلم في ذلك بعده تلامذته يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلاس، وأبو خيثمة، وتلامذتهم كأبي زرعة، وأبي حاتم، والبخاري، ومسلم...". وأشار الذهبي في السير إلى كتاب القطان؛ فقال: "وله كتاب في الضعفاء، لم أقف عليه، ينقل منه ابن حزم وغيره، ويقع كلامه في سؤالات علي . يعني ابن المديني . وأبي حفص الصيرفي، وابن معين له^{١٨}".

إلا أن الذهبي نوه إلى تشدد القطان؛ فقال في السير: "كان يحيى بن سعيد مُتَعَنِّتاً في نقد الرجال، فإذا رأيته قد وثّق شيخاً، فاعتمد عليه، أما إذا لَينَ أحداً، فتأنى في أمره حتى ترى قول غيره فيه، فقد لَينَ مثل: إسرائيل، وهمام، وجماعة احتج بهم الشيخان^{١٩}". ونوه إلى ذلك أيضاً في الميزان في ترجمة سفيان بن عيينه^{٢٠}، وترجمة سيف بن سليمان المكي^{٢١}.



المطلب الأول

التوثيق بصيغة أفعال التفضيل

﴿لَا يَعْدِلُهُ أَحَدٌ﴾

قال الإمام يحيى بن سعيد القطان في شعبة بن الحجاج: (ليس أحدٌ أحب إليَّ من شعبة، ولا يعدله عندي أحد).^{٢٢} وقال أيضاً: (ما رأيت أحداً قط أحسن حديثاً من شعبة).^{٢٣}

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

عبارة القطان في شعبة تفيد أمرين:

الأول: أنه في أعلى درجات التوثيق عنده.

الثاني: أن أحداً من الرواة لم يبلغ درجته في الحفظ.

وبالنظر في أقوال النقاد في شعبة يتضح موافقتهم للقطان على توثيقه. وجعلوه في غاية التثبيت؛ قال أيوب: "هو فارس في الحديث". وقال سفيان الثوري: "شعبة أمير المؤمنين في الحديث"، ولما مات شعبة؛ قال الثوري: "مات الحديث". وقال حماد بن زيد: "ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة". وقال يزيد بن زريع: "كان شعبة من أصدق الناس في الحديث". وقال ابن سعد: "كان ثقة مأموناً ثبتاً حجة صاحب حديث". وقال عبد الله بن إدريس: "شعبة قبان"^{٢٤} المحدثين، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما لزمته غيره". وقال الشافعي: "لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق". وقال ابن حبان: "كان من سادات أهل زمانه حفظاً وإتقاناً وورعاً وفضلاً، وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين". وقال الحاكم: "شعبة إمام الأئمة في معرفة الحديث بالبصرة". وقال الذهبي: "الحافظ العلم أحد أئمة الإسلام. التذكرة". وقال ابن حجر في التقریب: "ثقة، متقن، حافظ، إمام قدوة".

وأيد بعض النقاد القطان في أن أحداً لم يبلغ درجة شعبة؛ قال أحمد: "لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث ولا أحسن حديثاً منه، فُسم له من هذا حظ"، وقال أيضاً: "كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن".

ولما سئل أبو داود: "هو. أي شعبة. أحسن حديثاً من سفيان؟ قال: ليس في الدنيا أحسن حديثاً من شعبة ومالك على قلته، والزهري أحسن الناس حديثاً، وشعبة يخطئ فيما لا يضره ولا يُعاب عليه".

قلت: شعبة إمام زمانه في التثبيت كما صرح الإمام أحمد، ومالك والزهري أقدم منه، لأن وفاة شعبة سنة ١٦٠، بينما وفاة مالك سنة ٧٩، ووفاة الزهري سنة ١٢٥. وبناءً عليه فإن شعبة



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

أحسن الرواة حديثاً في زمانه عند أبي داود أيضاً. وهذا الذي قرره أحمد وأبو داود في شعبة موافق لما سبق من قول الإمام القطان فيه: (ليس أحد أحب إليّ من شعبة، ولا يعدله عندي أحد). وقوله أيضاً: (ما رأيت أحداً قط أحسن حديثاً من شعبة).
فائدة: بخصوص خطأ شعبة في أسماء الرجال؛ قال الدارقطني: "كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال كثيراً لتشاغله بحفظ المتن".
﴿ما رأيت خيراً منه﴾

قال الإمام القطان في خالد بن الحارث الهجيمي: (ما رأيت خيراً منه ومن سفيان).^{٢٥}

أقوال النقاد في خالد بن الحارث الهجيمي:

قال أحمد: "إليه المنتهى في التثبت بالبصرة". وقال أيضاً: "كان خالد بن الحارث يجيء بالحديث كما يسمع". ووثقه أبو حاتم، وروى عن معاوية بن صالح قال: "قلت ليحيى بن معين: من أثبت شيوخ البصريين؟ قال: خالد بن الحارث مع جماعة سماهم". وسئل أبو زرعة عن خالد بن الحارث؛ فقال: "كان يُقال له خالد الصّدق". وقال أبو حاتم: "إمام ثقة". وقال الترمذي: "ثقة مأمون، سمعت ابن مثنى يقول: ما رأيت بالبصرة مثله". ووثقه ابن سعد في الطبقات، وقال النسائي: "ثقة ثبت"، وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: "وكان من عقلاء أهل البصرة وساداتهم غير مدافع". وذكره ابن شاهين في الثقات؛ وقال: "قال فيه حماد بن زيد: ذاك الصدوق". وقال الدارقطني: "أحد الأثبات". وقال الذهبي: "الحافظ الحجة الإمام". وقال ابن حجر في التقریب: "ثقة ثبت". أخرج له الستة.^{٢٦}

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

عبارة القطان في خالد بن الحارث: (ما رأيت خيراً منه)؛ تفيد أمرين:

الأول: أنه في أعلى درجات التوثيق عنده.

الثاني: أن أحداً من الرواة لا يفضلُه عنده.

وبالنظر في أقوال النقاد يجد الباحث اتفاقهم على توثيقه، بل أطلق بعضهم العبارات التي تدل على أنه في منتهى التثبت؛ مثلما ورد عن الإمام أحمد، وابن معين، وابن مثنى. وأطلق بعضهم عبارات تفيد المبالغة في توثيقه؛ مثل قول حماد بن زيد، وأبي حاتم، وأبي زرعة. وكرر بعضهم فيه عبارة التوثيق مثلما ورد عن النسائي. بالرغم من تشدده. والترمذي والذهبي وابن حجر. وتوثيق القطان لخالد بن الحارث جاء مفسراً في موضع آخر، وكان عن معرفة تامة له؛ حيث رآه القطان وهو يأخذ الحديث عن شيخه شعبة فيكتب هو ومعاذ من حفظه؛ بينما يكتب باقي التلاميذ عن رجل كان يُلمي عليهم. روى ابن المديني قال: "ذكرت ليحيى بن سعيد أصحاب شعبة؛



طالب أبو شعر

فقال: كان عامتهم يملها عليهم رجل، إلا خالد ومعاذ فإننا كنا إذا قمنا من عند شعبة جلس خالد ناحية ومعاذ ناحية فكتب كل واحد بحفظه".^{٢٧} وبالرغم من أن شعبة شيخ لخالد بن الحارث إلا أن شعبة روى عنه.^{٢٨}

﴿ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ ﴾

قال الإمام يحيى القطان في مسعر بن كدام الهلالي: (ما رأيت مثل مسعر، وكان من أثبت الناس).^{٢٩}

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

وردت عبارة القطان (من أثبت الناس) بصيغة أفعال التفضيل؛ التي تفيد بأن الراوي في أعلى درجات التوثيق عنده، وقوله: (ما رأيت مثل مسعر) تفيد زيادة على ما سبق. أن أحداً من الرواة لم يبلغ درجته عنده.

وبالنظر في أقوال أئمة الجرح والتعديل في مسعر؛ يتضح موافقتهم ليحيى القطان في جعله في المرتبة الأولى من الحفظ؛ فقد روى حفص بن غياث عن هشام بن عروة، قال: "ما قدم علينا من العراق أفضل من أيوب، ومن ذلك الرؤاسي. يعني مسعراً"، وفي رواية ابن عيينة عنه، قال: "ما رأيت بالكوفة مثل الرؤاسي. يعني مسعراً". وما رأيت بالبصرة مثل أيوب السختياني". وقال ابن عمار: "مسعر حجة، ومَنْ بالكوفة مثله؟!". وقال شعبة: "كنا نسمي مسعراً المصحف" وعلق الذهبي في السير على ذلك بقوله: "يعني من إتقانه". وروى ابن حبان عن عبد الله بن داود الخريبي أنه كان يقول: "كان مسعر بن كدام يسمى المصحف لقلته خطئه وحفظه". وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: "كان يُسمّى الميزان". وروى الحربي عن الثوري قال: "كنا إذا اختلفنا في شيء سألتنا عنه؛ مسعراً".

واتفق النقاد على توثيق مسعر، وأثنوا على حفظه بعبارات تكررت فيها ألفاظ التعديل، أو بعبارات تدل على المبالغة في حفظ الراوي؛ ومن ذلك قول الإمام أحمد: "كان ثقة خياراً حديثه حديث أهل الصدق"، بل عدّه في درجة شعبة؛ فقال: "الثقة؛ شعبة ومسعر". وقال ابن عيينة: "كان من معادن الصدق". وقال أبو زرعة الرازي: "سمعت أبا نعيم يقول: كان مسعر شكاكاً في حديثه، وليس يخطئ في شيء من حديثه إلا في حديث واحد". وقال أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع: "شك مسعر كيقين غيره". ونقل ابن حجر والذهبي عن العجلي قوله: "كوفي، ثقة ثبت في الحديث" ولم أجدّه في ثقاته. ووصفه الذهبي في السير بقوله: "الإمام الثبت، شيخ العراق... الحافظ". وقال ابن حجر في التقریب: "ثقة ثبت فاضل".



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

وقدّم بعض النقاد مسعر على سفيان الثوري؛ لشدة حفظه، وكثرة شيوخه، وعلو إسناده. عن أبي زرعة قال: "سمعت أبا نعيم يقول: مسعر أثبت، ثم سفيان، ثم شعبة". وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبا عن مسعر بن كدام إذ اختلف الثوري ومسعر؛ فقال: يُحكّم لمسعر فإنه قيل؛ مسعر مصحف". وقال أيضاً: "وسئل أبي عن مسعر وسفيان، فقال: مسعر أعلي إسناداً وأجود حديثاً وأتقن، ومسعر أتقن من حماد بن زيد". وقال الأجري عن أبي داود: "مسعر صاحب شيوخ؛ روى عن مائة لم يرو عنهم سفيان".^{٣٠}

﴿ما بالكوفة ولا البصرة ولا الحجاز أثبت من معاذ بن معاذ﴾

نقل البخاري في التاريخ الكبير^{٣١} في ترجمة معاذ بن معاذ العبيري عن أبي حفص عمرو بن علي الفلاس؛ قال: "سمعت يحيى بن سعيد يقول: ما بالكوفة ولا بالبصرة مثل معاذ، ولا أبالي إذا تابعتني من خالفني، وكنت أذهب أنا وخالد ومعاذ إلى ابن عون فيقعد خالد ومعاذ وأرجع أنا إلى البيت فأكتبها".

ورواه ابن أبي حاتم عن أبيه عن الفلاس مثله؛ وزيادة: "ولا بالحجاز مثل معاذ". وفي رواية له عن إبراهيم بن شعيب عن الفلاس؛ قال: "ما بالبصرة ولا بالكوفة ولا بالحجاز أحد أثبت من معاذ بن معاذ، وكان شعبة يحلف أن لا يحدث فيستثنى معاذاً وخالداً".^{٣٢}

وبين يحيى القطان ما يدل على قوة حفظ معاذ، وذلك فيما رواه ابن أبي حاتم عن علي بن المدني؛ قال: "قلت ليحيى يعني بن سعيد القطان: أصحاب شعبة؟ قال: كان عامتهم يُملئها عليهم رجل إلا معاذ بن معاذ وخالد بن الحارث، فإننا كنا إذا قمنا من عند شعبة جلس معاذ ناحيةً وخالد ناحيةً فكتب كل واحدٍ منهما بحفظه".^{٣٣}

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

توثيق الإمام يحيى القطان لمعاذ العبيري ورد بصيغة أفعال التفضيل، وأطلق القطان توثيقه لمعاذ. وهو من البصرة. على عموم أهل البصرة والكوفة والحجاز. ومعاذ؛ وثقه ابن سعد، وابن معين، وأبو حاتم. وقال النسائي: "ثقة ثبت". وأثنى عليه محمد بن عيسى بن الطباع فقال: "ما علمت أحداً قدم بغداد إلا وقد تعلق عليه في شيء من الحديث؛ إلا معاذاً العبيري ما قدروا أن يتعلقوا عليه بحديث مع شغله بالقضاء". وأثنى ابن حبان على حفظه وإتقانه؛ فقال في مشاهير علماء الأمصار: "كان على قضاء البصرة، وكان من عقلائهم وحفاظهم وفقهائهم"، وقال في الثقات: "وكان فقيهاً عاقلاً متقناً". وعدّه الخطيب في طبقة الأثبات من الرواة؛ فقال: "وكان من الأثبات في الحديث". أما ابن حجر فجعله في المرتبة الثانية. بعد الصحابة. من مراتب التعديل؛ فقال في التقریب: "ثقة متقن".



طالب أبو شعر

وأبلغ ما قيل فيه؛ ما ورد عن الإمام أحمد: "معاذ بن معاذ إليه المنتهى في التثبت بالبصرة"، وأثنى عليه أيضاً بقوله: "هو قرّة عين في الحديث".^{٣٤}

وبالرغم من اتفاق النقاد على توثيق معاذ العنبري وثنائهم الشديد على حفظه وإتقانه؛ فإن عباراتهم لا ترقى إلى درجة توثيقه مطلقاً على أهل البصرة والكوفة والحجاز جميعاً كما ورد في عبارة القطان. بل شاركه الإمام أحمد في توثيقه بالنسبة لأهل البصرة فقط.

﴿من أثبت شيوخي﴾

قال يحيى القطان في قرّة بن خالد السدوسي البصري: "قرّة بن خالد؛ من أثبت شيوخي".^{٣٥}

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

عبارة القطان تعيد بأن قرّة بن خالد في الطبقة الأولى من شيوخي الثقات. وبالنظر في أقوال النقاد يتضح أنهم اتفقوا على توثيقه؛ فقد وثقه ابن سعد، وأحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو مسعود الرازي، وأبو داود، والنسائي، وابن حبان وقال في الثقات: "كان متقناً"، وقال في مشاهير علماء الأمصار: "من حفاظ أهل البصرة ومتقنيهم"، وقال الطحاوي: "ثبت متقن ضابط"، وقال الذهبي: "الحافظ الحجة"، وقال ابن حجر في التقریب: "ثقة ضابط". وروى عنه شعبة. وهو من أقرانه.

ويحيى بن سعيد القطان.^{٣٦}

دراسة مقارنة لأقوال القطان في القسم الأول من أقسام التوثيق

ر	اسم الروي	عبارة القطان	البلد	الوفاة	أخرج له	رأي ابن حجر	ملاحظات
١	شعبة بن الحجاج	لا يعدله عندي أحد	البصرة	١٦٠	ع	ثقة حافظ متقن	روى عنه القطان
٢	خالد الهجيمي	ما رأيت خيراً منه	البصرة	١٨٦	ع	ثقة ثبت	
٣	مسعر بن كدام	ما رأيت مثل مسعر وكان من أثبت الناس	الكوفة	١٥٥	ع	ثقة ثبت فاضل	روى عنه القطان
٤	قرّة بن خالد	من أثبت شيوخي	البصرة	١٥٥	ع	ثقة ضابط	روى عنه القطان
٥	معاذ بن معاذ العنبري	ما بالكوفة ولا بالبصرة ولا الحجاز أثبت من معاذ بن معاذ	البصرة	١٩٦	ع	ثقة متقن	

بالنظر في الجدول أعلاه يمكن ملاحظة الأمور التالية:

أولاً: عبارات الإمام يحيى القطان في هؤلاء الرواة على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: من لا يعدله أحد؛ وهو شعبة

المرتبة الثانية: من لا يوجد أوثق منه أحد، ولكن ربما يماثله أو يعدله أحد، وهو خالد الهجيمي

المرتبة الثالثة: من أكد مدحه بصيغة أفعال التفضيل؛ مثل مسعر، وقرّة بن خالد.

منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

ثانياً: جميع الرواة في هذا القسم؛ الذين حكم عليهم القطان، من أهل بلده (البصرة)، سوى مسعر بن كدام من (الكوفة) بالعراق. ويدل ذلك على أن القطان حكم عليهم بدلالة المعرفة الخاصة بهم، سيما وأن أكثرهم في عداد شيوخه الذين سمع منهم، لذا فإن أحكامه عليهم ناشئة عن مقابلته لهم، وسماعه لحديثهم، ومعرفته بحفظهم وضبطهم، فهي مقدمة على أحكام غيره ممن سمع عنهم أو قرأ حديثهم.

ثالثاً: جميع الرواة في هذا القسم؛ أخرج لهم الستة.

رابعاً: جميع هؤلاء الرواة في المرتبة الثانية عند ابن حجر. أي بعد الصحابة. ؛ الذين أكد مدحهم بأفعال التفضيل أو بتكرير صفة التوثيق لفظاً أو معنى.

خامساً: أوثق الرواة عند يحيى القطان :

عبارة القطان في شعبة أنه لا يعدله أحدٌ عنده توجي بأنه أوثق الرواة عنده. ولكن يعترض

ذلك أمور:

١ . تقديم القطان للثوري على شعبة أحياناً.

٢ . عبارة القطان في مسعر بن كدام: (ما رأيت مثل مسعر بن كدام)؛ وهي تعارض قوله السابق في شعبة.

٣ . عبارة القطان في خالد الهجيمي: (ما رأيت خيراً منه)، وهي تعارض أيضاً قوله السابق في شعبة.

٤ . تقديم القطان لمعاذ العنبري على أهل البصرة والكوفة والحجاز جميعاً.

ويناقد الباحث هذه الأمور، ويجب عنها؛ فيما يلي:

(١) بخصوص تقديم القطان للثوري على شعبة أحياناً:

ورد عن القطان تقديمه للثوري على شعبة أحياناً؛ فقد روى عبد الله بن أبي شيبة قال:

"سألت يحيى بن سعيد القطان؛ من أحفظ من رأيت؟ قال: سفيان الثوري، ثم شعبة".^{٣٧}

إلا أن ابن المديني نقل عن القطان غير ذلك؛ حيث قال: "سألت يحيى بن سعيد؛ أيما كان أحفظ للأحاديث الطوال: سفيان أو شعبة؟ فقال: كان شعبة أمر فيها. قال: وسمعت يحيى يقول: كان شعبة أعلم بالرجال؛ فلان عن فلان، وكان سفيان صاحب أيوب".^{٣٨} فأتى يحيى القطان على شعبة في حفظه للأحاديث الطوال خاصة، وفي علمه بالرجال، وأتى. في المقابل. على الثوري في روايته عن أيوب خاصة.

ولعلّ القطان يقدم شعبة على الثوري عموماً، ويرجح رواية الثوري عليه عند المخالفة

خصوصاً؛ فقد ورد عنه قوله: "ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله عندي أحد، فإذا خالفه



طالب أبو شعر

سفيان أخذت بقول سفيان، ولم أكن اهتم أن يقول سفيان لمن فوقه سمعت فلانا ولكن كان يهمني أن يقول هو حدثنا".^{٣٩}

وتقديم القطان؛ الثوري على شعبة؛ إنما هو بسبب خطأ شعبة في أسماء الرجال خاصة؛ قال الدارقطني: "كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال كثيراً لتشاغله بحفظ المتون". إلا أن شعبة يبقى في العموم مقدماً على الثوري؛ وما يخطئ فيه لا يضره؛ كما نبه أبو داود، حيث سُئل: "هو . يريد السائل شعبة . أحسنُ حديثاً من سفيان؟ قال: ليس في الدنيا أحسن حديثاً من شعبة، ومالك على قلته. والزهري أحسن الناس حديثاً. وشعبة يخطئ فيما لا يضره ولا يُعاب عليه".

(٢) بخصوص تعارض عبارة القطان في شعبة مع قوله في مسعر:

أطلق القطان قوله في شعبة: (لا يعدله عندي أحد) ، وتكاد تكون هذه العبارة في المعنى مثل عبارته في مسعر: (ما رأيت مثل مسعر)؛ حيث لا يعدله أحد بمعنى ليس مثله أحد. والنتيجة أن كلاً من مسعر وشعبة يعدل الآخر، مع أنه أطلق القول في كلِّ بآن أحداً لا يعدله.

قلت: شعبة ومسعر من الأقران؛ فإن شعبة توفي (١٦٠)، ومسعر توفي (١٥٥)، إلا أن شعبة بصري، ومسعر كوفي. فلعل مراده أن أحداً لا يعدل شعبة؛ أي من أهل البصرة، أما مسعر فلم ير القطان مثله؛ أي من أهل الكوفة. أو أن شعبة لا يعدله أحد من أهل العراق عموماً، ومسعر لم ير القطان مثله من أهل البصرة خصوصاً. ولعل هذا أرجح الأمرين؛ فإن شعبة "أمير المؤمنين في الحديث" كما قال الثوري، وهو أول من فتنش بالعراق عن الرجال.

ويمكن حمل قوليه فيهما على اختلاف الزمن، فإن شعبة تقدم . في الوفاة . على مسعر بخمس سنين؛ فيكون أطلق حكمه على مسعر أولاً، ولما توفي أطلق حكمه على شعبة.

(٣) بخصوص تعارض عبارة القطان في خالد الهجيمي مع قوله في شعبة:

قال القطان في خالد: (ما رأيت خيراً منه)، وهو يتعارض . في الظاهر . مع قوله السابق في شعبة.

قلت: شعبة، وخالد؛ كلاهما بصري، وتوفي شعبة (١٦٠)، وخالد (١٨٦). ويمكن توجيه عبارتي القطان باحتمالين:

الأول: أن شعبة لا يعدله أحد من أهل العراق عموماً، بينما لم ير القطان خيراً من خالد في أهل البصرة خصوصاً.

الثاني: يحمل على اختلاف الزمن؛ فإن خالداً متأخر في الوفاة عن شعبة بمدة ستة وعشرين عاماً. وعلى ذلك يحمل قوله في خالد بعد وفاة شعبة.

ولا يتعارض قوله في خالد مع قوله في مسعر والثوري؛ فإنهما كوفيان من أقران شعبة.



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

(٤) بخصوص تقديم القطان لمعاذ العنبري على أهل البصرة والكوفة والحجاز جميعاً:

يمكن الاعتراض على توثيق القطان لمعاذ العنبري على أهل البصرة والكوفة والحجاز جميعاً، إذ كيف يسوغ قوله أن أحداً لا يعدل شعبة؛ مع قوله السابق في معاذ؛ علماً بأن شعبة من أهل البصرة؟

والجواب على ذلك: لا تعارض بين العبارتين؛ فإن الاختلاف مرده إلى اختلاف الزمن الخاص بكل عبارة، فإن العبارة التي قيلت في شعبة خاصة بزمنه، بينما العبارة التي قيلت في معاذ كانت بعد وفاة شعبة بفترة، لأن شعبة توفي (١٦٠) بينما توفي معاذ (١٩٦)، وشعبة من شيوخ القطان؛ بينما معاذ من أقرانه شاركه في الطلب، وهو أكبر من القطان بشهرين فقط.^{٤٠}

وهذا الجواب يصح أيضاً بخصوص من وتقهّم القطان بعبارات تدل على أنهم أثبت الناس عنده، أو أنه لم ير مثلهم أو خيراً منهم؛ مثل سفيان الثوري المتوفى (١٦١)، ومسرر بن كدام المتوفى (١٥٥)، وخالد الهجيمي المتوفى (١٨٦).

المطلب الثاني

تكرار صيغة التوثيق لفظاً أو معنى

(ثِقَّةٌ ثَبَّتْ)

النموذج الأول: السري بن يحيى الشيباني

نقل ابن شاهين^{٤١} عن يحيى بن سعيد القطان قوله في السري بن يحيى الشيباني: "ثبت ثقة". ونقل الذهبي عنه في الكاشف قوله: ثقة ثبت". ونقل ابن حجر في التهذيب^{٤٢} عن ابن المديني؛ قال: "سمعت يحيى ابن سعيد يقول: السري بن يحيى كان ثقة وكان ثبناً". ونقل البخاري في التاريخ الكبير^{٤٣} عن يحيى بن سعيد قوله: "كان ثقة".

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

صيغة التوثيق عند يحيى القطان جاءت بتكرار لفظ التوثيق (ثبت ثقة). ووافق الإمام أحمد؛ القطان على نحو لفظه في السري بن يحيى؛ حيث كرر فيه صيغة التوثيق لفظاً؛ فقال: "ثقة ثقة".

ووثقه سائر النقاد؛ منهم ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وأبو داود الطيالسي، وذكره ابن حبان في الثقات. ووصفه شعبة بالصدق؛ كما في تهذيب التهذيب، وذكره ابن شاهين في الثقات، ونقل قول شعبة: "ما رأيت أصدق منه". وقال أبو حاتم: "صدق لا بأس به صالح الحديث".



طالب أبو شعر

ونقل ابن حجر أن الأزدي ذكره في الضعفاء، وأورد الذهبي في الميزان كلام الأزدي؛ فقال: "وقال أبو الفتح الأزدي: حديثه منكر. فأذى أبو الفتح نفسه. وقد وقف أبو عمر بن عبد البر على قوله هذا فغضب أبو عمر وكتب بإزائه: السري بن يحيى أوثق من مؤلف الكتاب - يعني الأزدي - مائة مرة". وأضاف الذهبي: "قلت: ووثقه أبو حاتم وأبو زرعة وابن معين والنسائي وآخرون).

وقال عنه ابن حجر في التقریب: "ثقة، أخطأ الأزدي في تضعيفه".^{٤٤}

قلت: عبارة القطان في السري بن يحيى جاءت موافقة لأحسن الأقوال فيه؛ وهو قول الإمام أحمد. لذا فإن القطان لا يبدو متشدداً في حكمه على الراوي؛ بخلاف ما قيل فيه.

النموذج الثاني: عثمان بن الأسود بن موسى المكي

نقل البخاري^{٤٥} عن يحيى القطان قوله فيه: "كان عثمان ثباً ثقة". وروى ابن أبي حاتم^{٤٦} عن علي بن المديني؛ قال: "سألت يحيى. يعني بن سعيد القطان. عن عثمان بن الأسود فقال: ثقة ثباً. قلت: عمر بن زر أحب إليك أم عثمان بن الأسود؟ قال: عثمان بن الأسود. قلت: عثمان بن الأسود أحب إليك أم سيف بن سليمان؟ قال: قدّم عثمان".

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

صيغة التوثيق عند يحيى القطان جاءت بتكرار لفظ التوثيق (ثبت ثقة).

وبالنظر في أقوال النقاد في عثمان لم أجد من كرر فيه لفظ التوثيق كما في عبارة القطان، أو بعبارة أقوى منها. ولكن اتفق النقاد جميعاً على توثيقه. فقد قال عنه أحمد: "ثقة"، وكذا قال ابن معين. وقال أبو حاتم: "ثقة لا بأس به". وقال ابن سعد: "ثقة كثير الحديث". ووثقه العجلي، وابن نمير، وذكره ابن شاهين في الثقات ونقل كلام يحيى القطان فيه، وكذا ذكره ابن حبان في ثقاته ووثقه، وأثنى على حفظه وإتقانه في مشاهير علماء الأمصار.

أما ابن حجر فقد وافق يحيى القطان في حكمه على عثمان؛ فقال في التقریب: "ثقة ثبت". وقد أخرج له الستة، وروى عنه القطان.^{٤٧}

(ثقة حافظ)

نقل البخاري^{٤٨} قول يحيى القطان في عامر بن السمط التميمي الكوفي: "ثقة حافظ". وروى ابن أبي حاتم عن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد قوله: "كان ثقة". وذكره ابن شاهين في الثقات، ونقل قول القطان فيه: "ثقة ثبت".

قلت: لعلّ اختلاف عبارة القطان في عامر يرجع إلى تعدد المرات التي سُئل فيها عنه؛ فأجاب في كل مرة بجواب.



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

كرر القطان لفظ التوثيق في عامر. ولم أجد أحداً من النقاد وصفه على هذا النحو؛ بل وتقوه بلفظ مفرد. وقد وثقه النسائي، وذكره ابن شاهين، وكذا ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان حافظاً". وقال ابن معين: "صالح". وقال ابن حجر في التقریب: "ثقة"^{٤٩}.

(ثقة مأمون)

روى ابن أبي حاتم^{٥٠} عن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد؛ قوله في أشعث بن عبد الملك الحمراي: "هو عندي ثقة مأمون". ونقل ابن شاهين^{٥١} عن ابن المديني؛ قوله: "كلمت يحيى بن سعيد في الأشعث بن عبد الملك؛ فقال: هو عندي ثقة مأمون".

وروى ابن أبي حاتم^{٥٢} عن الإمام أحمد قوله: "ما كان أرضى يحيى بن سعيد عنه". وروى عن محمد بن الأزهر الجوزجاني قال: "سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أشعث بن عبد الملك أحب إلينا من أشعث بن سوار النجار". وروى عن يحيى بن معين قوله: "سمعت يحيى بن سعيد يقول: لم أدرك أحداً من أصحابنا أثبت عندي من أشعث بن عبد الملك، ولا أدركت أحداً من أصحاب ابن سيرين. بعد ابن عون. أثبت عندي من أشعث بن عبد الملك". ونقل الذهبي في الميزان^{٥٣} قول الفلاس: "قال لي يحيى بن سعيد يوماً: من أين جئت؟ قلت: من عند معاذ. فقال لي: في حديث من هو؟ قلت: في حديث ابن عون. فقال: تدعون شعبة و الأشعث و تكتبون حديث ابن عون؛ كم تعيدون حديث ابن عون؟!". ونقل قول القطان: "ما رأيت في أصحاب الحسن أثبت من أشعث، وما أكثرت عنه ولكنه كان ثباً".

مقارنة عبارة الإمام القطان بعبارات النقاد:

وثق الإمام يحيى القطان أشعث بن عبد الملك بعدة عبارات؛ منها قوله: "ثقة مأمون"، ومنها أنه أثبت أصحابه الذين أدركهم، وقدمه في الحسن البصري على باقي أصحابه الذين أخذوا عنه، وجعله من أثبت أصحاب ابن سيرين بعد ابن عون...
وبالنظر في أقوال النقاد في أشعث بن عبد الملك يجد الباحث اتفاقهم على توثيقه، ولكن دون تكرار عبارة التوثيق فيه؛ كما في عبارة القطان.

قال البخاري: "وكان يحيى وبشر بن المفضل ومعاذ بن معاذ يُثبتون الأشعث الحمراي". ووثقه بندار، وابن معين، وذكره ابن شاهين في الثقات؛ ونقل توثيق عثمان بن أبي شيبة له. ووثقه النسائي. وذكره ابن حبان في الثقات؛ وقال: "كان فقيهاً متقناً".



طالب أبو شعر

وقال أبو حاتم: "لا بأس به". وقال أبو زرعة: "صالح". وأورده ابن عدي في الكامل في الضعفاء؛ وقال: "وأحاديثه عامتها مستقيمة، وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به، وهو في جملة أهل الصدق، وهو خير من أشعث بن سوار بكثير".

ووثقه الذهبي في المغني، وعلق في الميزان على إيراد ابن عدي له في الكامل؛ فقال: "قلت إنما أوردته لذكر ابن عدي له في كامله، ثم إنه ما ذكر في حقه شيئاً يدل على تليينه بوجه، وما ذكره أحد في كتب الضعفاء أبداً، نعم ما أخرج له في الصحيحين؛ فكان ماذا!!".

وقال ابن حجر في التقریب: "ثقة فقيه" أخرج له البخاري في التعاليق والأربعة.^{٥٤}

دراسة مقارنة لأقوال القطان في القسم الثاني من أقسام التعديل:

ر	اسم الراوي	عبارة القطان	البلد	الوفاة	أخرج له	رأي ابن حجر	ملاحظة
١	السري بن يحيى	ثقة ثبت	البصرة	١٦٧	بخ س	ثقة	وافقه على لفظه أحمد
٢	عثمان بن الأسود	ثبت ثقة	مكة	١٥٠	ع	ثقة ثبت	شيوخ القطان، ووافقه ابن حجر على لفظه
٣	عامر بن السمط	ثقة حافظ	الكوفة		عس	ثقة	من الطبقة السابعة
٤	أشعث بن عبد الملك	ثقة مأمون	البصرة	١٤٢	خت ٤	ثقة	شيوخ القطان

بالنظر في الجدول أعلاه؛ يمكن ملاحظة الأمور التالية:

أولاً: أكثر الرواة الذين وثقهم الإمام القطان من العراق . بلده .، واثنان منهم . من المدينة التي كان يسكن فيها؛ وهي البصرة.

ثانياً: اثنان من الرواة الذين وثقهم من شيوخه، والآخرين في عداد طبقة شيوخه.

ثالثاً: اتفق الشيوخان على الرواية لراوٍ واحدٍ منهم فقط في الصحيحين، وأخرج البخاري لوحد آخر تعليقاً.

رابعاً: جميع هؤلاء الرواة متفق على توثيقهم.



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

خامساً: وافق القطان على لفظه بتكرار صيغة التوثيق؛ الإمام أحمد؛ في أحد هؤلاء الرواة؛ وهو السري بن يحيى.

سادساً: وافق ابن حجر؛ القطان على توثيق راوٍ منهم؛ فجعله في المرتبة الثانية من مراتب التعديل؛ وذلك بتكرار صيغة التوثيق فيه؛ وهو عثمان بن الأسود، وجعل الثلاثة الآخرين في المرتبة الثالثة؛ وذلك بذكر صيغة التوثيق مفردة.

المطلب الثالث

توثيق الراوي بصفة مفردة: (ثقة) أو (ثبت) ونحو ذلك

يتناول الباحث في هذا المطلب توثيق الإمام يحيى القطان للرواة بصفة مفردة؛ كقوله: ثقة أو ثبت، ويذكر خلاصة ترجمة الراوي، وأقوال باقي النقاد فيهم في جداول لتسهيل المقارنة، ثم يستخلص النتائج المستفادة منها.

أولاً: أقوال الإمام يحيى القطان في الرواة، ومختصر تراجمهم			
الراوي	١. جبلة بن سحيم التيمي ^{٥٥}	٢. عبيدالله بن العيزار المازني ^{٥٦}	٣. عمر بن ذر الهمداني المزيبي ^{٥٧}
عبارة القطان	كان ثقة	ثقة	كان ثقة في الحديث ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه
الرواية عنه	.	روى عنه القطان	.
البلد	الكوفة	البصرة	الكوفة
الوفاة	١٢٥	—	١٥٣
من أخرج له	ع	—	خ د ت س فقي
ثانياً: أقوال النقاد في الرواة			
الثوري	"وثقه"		
شعبة	"وثقه"		
ابن معين	ثقة		ثقة
أبو حاتم	ثقة . صالح الحديث		كان صدوقاً وكان مرجئاً لا يحتج بحديثه . كان رجلاً صالحاً محله الصدق
أحمد	ثقة		صالح الحديث ليس بحديثه بأس



ابن سعد		كان ثقة إن شاء الله كثير الحديث
النسائي	ثقة	ثقة
يعقوب بن سفيان	تابعي ثقة	ثقة مرجئ
ابن شاهين	ثقة، ونقل توثيق القطان له.	"ذكره في الثقات"
العجلي	ثقة	كان ثقة بليغاً إلا أنه كان يرى الإرجاء
ابن حبان	"ذكره في الثقات"	كان مرجئاً وهو ثقة
الدارقطني		ثقة
الفسوي		ثقة مرجئ
ابن خراش		صدوق من خيار الناس وكان مرجئاً
الذهبي	من ثقات التابعين	. مرجئ صدوق (من تكلم فيه ...) . ثقة لكنه رأس في الأرجاء (المغني) . صدوق ثقة لكنه رأس في الإرجاء (ميزان) . ثقة (الكاشف)
ابن حجر	ثقة	ثقة رمي بالإرجاء



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

أولاً: أقوال الإمام يحيى القطان في الرواة، ومختصر تراجمهم			
الراوي	٤. زَيْدُ بن الحارث اليامي ^{٥٨}	٥. عبد العزيز بن أبي رواد ^{٥٩}	٦. ضرار بن مرة الشيباني ^{٦٠}
عبارة القطان	ثقة	ثقة في الحديث ، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه	كان ثقة
الرواية عنه	.	روى عنه القطان	.
البلد	الكوفة	مكة	الكوفة
الوفاة	١٢٢	١٥٩	١٣٢
من أخرج له	ع	خت ٤	بخ م مدت س
ثانياً: أقوال النقاد في الرواة			
ابن معين	ثقة	ثقة	.
أبو حاتم	ثقة	صدوق ثقة في الحديث	لا بأس به
أحمد	.	. ليس هو في التثبت مثل غيره . ليس حديثه بشيء . صالح الحديث	ثبت
ابن سعد	كان ثقة وله أحاديث وكان في عداد الشيوخ وليس بكثير الحديث		كان ثقة مأموناً
ابن عدي		وفي بعض رواياته ما لا يتابع عليه	
النسائي	ثقة	ليس به بأس	
يعقوب بن سفيان	ثقة ثقة خيار إلا أنه كان يميل إلى التشيع		. كان خياراً ثقة . ثقة
أبو بكر بن عياش			وكان من خيار الناس
ابن نمير			ثقة
عمرو بن مرة	كان زبيد صدوقاً		
علي بن الجنيد		كان ضعيفاً وأحاديثه منكرات	
الساجي		صدوق يرى الإرجاء	
العجلي	ثقة ثبت في الحديث	ثقة	ثقة ثبت في الحديث



صالح مبرز صاحب سنة... وهو في عداد الشيوخ ليس بكثير الحديث			
"ذكره في الثقات"			ابن شاهين
"ذكره في الثقات"		"ذكره في الثقات"	ابن حبان
ثقة فاضل	متوسط في الحديث وربما وهم في حديثه		الدارقطني
أجمعوا على أنه ثقة ثبت			ابن عبد البر
	ثقة عابد		الحاكم
ثقة	. ثقة مرجيء عابد	الحافظ . حجة . من ثقات التابعين فيه تشيع يسير	الذهبي
ثقة ثبت	صدوق عابد ربما وهم رمي بالإرجاء	ثقة ثبت عابد	ابن حجر
أولاً: أقوال الإمام يحيى القطان في الرواة، ومختصر تراجمهم			
٩ . عبد الملك بن أبي بشير المدائني ^١	٨ . سيف بن سليمان المخزومي ^١	٧ . خالد بن رباح الهذلي ^١	الراوي
ثقة	وكان عندنا ثقة ممن يصدق ويحفظ	كان ثبتاً صاحب عريضة فأفسدوه بالقدر	عبارة القطان
.	روى عنه القطان	روى عنه القطان	الرواية عنه
بصري نزل المدائن	مكي سكن البصرة في آخر عمره	البصرة	البلد
من الطبقة السادسة	بعد سنة ١٥٠	.	الوفاة
بخ د ت س ق	خ م د س ق	.	من أخرج له
ثانياً: أقوال النقاد في الرواة			
كان شيخ صدق			الثوري
ثقة		ثقة	ابن معين
صالح الحديث	لا بأس به	صالح الحديث ليس به بأس محله الصدق	أبو حاتم



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

أحمد	ثقة	ثقة	ثقة
أبو زرعة	ثبت	ثقة	ثقة
ابن سعد	كان ثقة كثير الحديث		
ابن عدي	ليس حديثه بالكثير وروى عنه يحيى القطان وهو عندي لا بأس به	حديثه ليس بالمنكر وأرجو أنه لا بأس به	
النسائي	ثقة ثبت	ثقة	ثقة
ابن عمار	ثقة		
يعقوب بن سفيان			ثقة
الساجي	أجمعوا على أنه صدوق ثقة غير أنه متهم بالقدر		
ابن شاهين	"نكره في الثقات"	ثقة	ثقة
العجلي	ثقة		
البيزار	ثقة		
ابن حبان	"نكره في الثقات"	من متقني أهل مكة	
الذهبي	أحد الثقات... وهو في نفسه ثقة لكن رماه يحيى بن معين بالقدر		
ابن حجر	ثقة ثبت رمي بالقدر		ثقة

نتائج الدراسة لتوثيق الإمام يحيى القطان

بالنظر في هؤلاء الرواة، وعبارات الإمام القطان في توثيقهم، وأقوال باقي النقاد فيهم؛ يتضح التالي:

- ١ . مصطلحات القطان في توثيق الرواة بصفة مفردة؛ جاءت بلفظ (ثقة) و (ثبت)، وربما أضاف كلمة: (في الحديث).
- ٢ . يوثق القطان الراوي بعبارة مطلقة إذا لم يكن فيه ما يستدعي البيان، ويفصل في التوثيق أو يعلق عليه عند الحاجة؛ فقد علق عقب ثلاثة من هؤلاء الرواة؛ اثنان منهم كان تعليقه عليهما



طالب أبو شعر

بسبب بدعة الإرجاء؛ وهما: عبد العزيز بن أبي رواد، وعمر بن زر؛ فقال القطان في كل منهما: " ثقة في الحديث؛ ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه". فوثقهم وأفاد بعدم تأثير البدعة على صحة الحديث.

والثالث: سيف بن سليمان؛ رُمي بالقدر؛ فوثقه القطان وأضاف بالتأكيد على صدقه وحفظه؛ فقال: "وكان عندنا ثقة ممن يصدق ويحفظ".

٣ . يرى الإمام القطان قبول رواية المبتدع . ولو كان رأساً في البدعة . وأن بدعته لا تؤثر في صحة حديثه؛ كما ورد في توثيقه للرواة الثلاثة السابقين.

وورد ذلك عنه صراحة أيضاً؛ فقد روى أبو الفتح الأزدي عن ابن المديني قوله: "قلت ليحيى القطان؛ إنَّ عبد الرحمن قال أنا أترك من أهل الحديث كل رأس في بدعة؟. فضحك يحيى؛ وقال: كيف تصنع بقتادة؟! كيف تصنع بعمر بن زر؟! كيف تصنع بابن أبي رواد؟! وعدَّ يحيى قوماً أمسكت عن ذكرهم، ثم قال يحيى: إنَّ ترك هذا الضرب ترك حديثاً كثيراً".

٤ . اتفق النقاد على توثيق ستة من هؤلاء الرواة الذين وثقهم الإمام القطان. وفي الثلاثة الآخرين وافقه الأكثر على توثيقهم؛ وهم: عبد العزيز بن أبي رواد، وخالد بن رباح، وعمر بن زر. أما عبد العزيز بن أبي رواد؛ فقد وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، والحاكم، والذهبي. وتوسَّط فيه النسائي، والساجي، وابن حجر . وضعفه علي بن الجنيد، وضعف بعض رواياته ابن عدي. بينما اختلفت فيه عبارة الإمام أحمد؛ حيث توسَّط فيه مرة فقال: "صالح الحديث"، وقال مرة: "ليس هو في الثبوت مثل غيره" وهذا لا يعني تضعيفه أو ينفي عنه الثبوت؛ بل هو حكم على تثبته بالنسبة لغيره من الأثبات. وأما قوله: "ليس حديثه بشيء" فعله بسبب بدعة الإرجاء.

وخالد بن رباح الهذلي؛ فقد وافق القطان على توثيقه؛ ابن معين، وابن شاهين. وتوسَّط فيه أبو حاتم وابن عدي. واختلفت فيه عبارة ابن حبان؛ حيث ذكره مرة في "الثقات"، وذكره مرة في "المجروحين"؛ حيث قال: "كان قديراً كثيراً الخُطأ، يروي المناكير عن المشاهير، لا يحتج به".

وأورد ابن حجر صنيع ابن حبان هذا، ثم علق بقوله: "فما أدري ظنه آخر، أو تناقض فيه".^{٦١} وعمر بن زر؛ وثقه أكثر النقاد؛ إلا أن أبا حاتم قال فيه: "كان صدوقاً، وكان مرجئاً، لا يحتج بحديثه"^{٦٢} فدلت عبارة أبي حاتم على عدم الاحتجاج به، بينما قال فيه مرة أخرى: "كان رجلاً صالحاً، محله الصدق"^{٦٣}. ولعلَّ عدم احتجاج أبي حاتم به بسبب بدعة الإرجاء، وإن كان هو صدوق في الحديث. ولم أجد أحداً من النقاد وضعفه بسبب البدعة؛ بل وثقوه مع الإشارة إلى بدعته.



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

ولاحظ الباحث أن عبيد الله بن العيزار . وثقه القطان . وسكت عنه باقي النقاد، وذكره فقط ابن شاهين وابن حبان في الثقات، إلا أن عبيد الله بن العيزار بصري من بلد القطان؛ فربما كان هو أعرف الناس به.

٥ . لم أجد أحداً من النقاد المعترين خالف يحيى القطان في توثيقه صراحة؛ فقد وافقه ابن معين على توثيق جميع الرواة الذين حكمَ عليهم وهم ستة. ووافق ابن سعد في جميع الرواة الذين حكم عليهم؛ وهم أربعة. وكذا وافقه أبو زرعة.

ووافق أحمد في أربعة منهم، واختلفت عبارته في الخامس كما سبق بيانه. ووافق النسائي في توثيق أربعة منهم، وقال في الخامس: "ليس به بأس". إلا أن أبا حاتم أكثرهم مخالفة له ولغيره من النقاد؛ حيث وافقه على توثيق ثلاثة، وتوسط في أربعة بعبارة "صالح الحديث" أو "لا بأس به"، واختلفت عبارته في عمر بن ذكر كما سبق بيانه.

٦ . حكمَ ابن حجر على سبعة من الرواة الذين وثقهم القطان، ووافق على توثيق ستة منهم؛ بل جعل ثلاثة منهم في المرتبة الثانية من مراتب التعديل حيث كرر فيهم صفة التوثيق؛ وهم: زيد بن الحارث، وضرار، سيف بن سليمان. أما السابع: عبد العزيز بن أبي رواد؛ قال فيه ابن حجر في التقريب^{٦٤}: "صدوق عابد، ربما وهم".

٧ . روى الشيخان في الصحيحين لثلاثة من الرواة الذين وثقهم القطان؛ وهم: زيد بن الحارث، وجبله بن سحيم، وسيف بن سليمان. وانفرد البخاري بالرواية عن رابع: عمر بن ذر، وأخرج لخامس تعليقا: عبد العزيز بن أبي رواد. وانفرد مسلم بالرواية لضرار بن مرة. ولاحظ الباحث أن أحداً من أصحاب الكتب الستة لم يخرج لعبيد الله بن العيزار، وخالد بن رباح الهذلي، ولعل حديثهم قليل؛ كما قال ابن عدي في خالد بن رباح.

٨ . أكثر الرواة الذين وثقهم القطان من العراق؛ أربعة من بلده البصرة: عبيد الله بن العيزار، وخالد بن رباح، وسيف ابن سليمان، وعبد الملك. وأربعة من الكوفة: زيد، وضرار، وعمر بن ذر. وواحد من مكة: ابن أبي رواد.

٩ . روى القطان عن أربعة من هؤلاء الرواة: عبيد الله بن العيزار، وابن أبي رواد، وخالد، وسيف.

١٠ . حكمَ القطان على عدد من شيوخه أو من هم في طبقتهم، وحكم أيضاً على شيوخ كبار أدرهم صغيراً؛ مثل زيد بن الحارث (ت ١٢٢)، وجبله بن سحيم (ت ١٢٥)، وفاتهما ما بين ١٢٢ . ١٢٥، بينما وُلد القطان سنة ١٢٠.٦٥



المطلب الرابع

وصف الراوي بلفظ: (لا بأس به) أو (ليس به بأس) ، ولفظ: (وَسَط) أولاً: وصف الراوي بلفظ: ﴿لا بأس به أو ليس به بأس﴾

أولاً: أقوال الإمام يحيى القطان في الرواة، ومختصر تراجمهم			
الراوي	١. زكريا بن أبي زائدة: خالد الهمداني ^{٦٦}	٢. سعيد بن عبيد الطائي ^{٦٧}	٣. مسعود بن علي ^{٦٨}
عبارة القطان	ليس به بأس، وليس عندي مثل إسماعيل ابن أبي خالد	ليس به بأس	لم يكن به بأس
الرواية عنه	روى القطان عنه	روى القطان عنه	روى القطان عنه
البلد	الكوفة	الكوفة	.
الوفاة	١٤٧ أو ١٤٨ أو ١٤٩	من السادسة	.
من أخرج له	ع	خ د ت س	.
ثانياً: أقوال النقاد في الرواة			
ابن معين	صالح	ثقة	مشهور روى عنه يحيى ابن سعيد القطان
أبو حاتم	لين الحديث؛ كان يدلّس	يكتب حديثه	
أحمد	ثقة حلو الحديث، ما أقربه من إسماعيل بن أبي خالد	ثقة	ليس به بأس
ابن سعد	كان ثقة كثير الحديث		
أبو زرعة	صويلح؛ يدلّس كثيراً عن الشعبي		
النسائي	ثقة		
أبو داود	زكريا ثقة، إلا أنه يدلّس		
يعقوب بن سفيان	ثقة	"وثقه"	
الجزار	ثقة		
ابن شاهين	"ذكره في الثقات"	"ذكره في الثقات"	"ذكره في الثقات"
العجلي	ثقة، إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأخرة	ثقة	
ابن حبان	"ذكره في الثقات"		



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

ابن نمير	"وثقه"		
أبو البردجي	ليس به بأس		
الذهبي	ثقة، محتج به في الكتب . صدوق مشهور حافظ ثقة يدلس عن شيخه الشعبي	ثقة	
ابن حجر	ثقة، وكان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة	ثقة	
أولاً: أقوال الإمام يحيى القطان في الرواة، ومختصر تراجمهم			
الراوي	٤ . إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة ^{٦٩}	٥ . إسماعيل بن سُميع الحنفي ^{٧٠}	٦ . جهير بن يزيد العبدي ^{٧١}
عبارة القطان	لا بأس به، ما سمعت أحداً يذكره إلا بخير وما تركه أحد	. إنما تركه زائدة لأنه كان صفرياً، فأما الحديث فلم يكن به بأس	لم يكن به بأس، وحوشب ابن عقيل أثبت منه
رواية القطان عنه	.	.	.
البلد	كوفي	كوفي	البصرة
الوفاة	١٢٧	الرابعة	.
من أخرج له	م ٤	م د س	.
ثانياً: أقوال النقاد في الرواة			
ابن مهدي	"أنكر على ابن معين تضعيفه له"		
ابن معين	ضعيف . في حديثه ضعف . لا بأس به	ثقة مأمون	ثقة
البخاري		أما في الحديث فلم يكن به بأس	
أبو حاتم	يكتب حديثه ولا يحتج به	صدوق صالح	لا بأس به
أحمد	. ثقة . مقارب الحديث	ثقة، تركه زائدة لمذهبه	ثقة



	صالح .	صالح	
	كان ثقة إن شاء الله		ابن سعد
لا بأس به		لين	أبو زرعة
	ليس به بأس	. صالح . بأس	النسائي
	ثقة		أبو داود
	حسن الحديث، يعز حديثه، لا بأس به	مستقيم الحديث، صدوق لا بأس به	ابن عدي
		ضعيف، وكان يتناول الشيخين	العقيلي
ثقة	"ذكره في الثقات"	"ذكره في الثقات"	ابن شاهين
	ثقة	ثقة ... عالم بالتفسير راوية له	العجلي
"ذكره في الثقات"	"ذكره في الثقات"	"ذكره في الثقات"	ابن حبان
	كان مذموماً في رأيه	صدوق فيه نظر	الساجي
	يرى رأي الخوارج؛ فأما الحديث فلم يكن به بأس فيه		الأزدي
	ثقة		ابن نمير
		لا يحتج بحديثه	الطبري
	قليل الحديث ثقة		أبو علي الحافظ
	ثقة وهو من الخوارج ولذا تركه جريز		الذهبي
	صدوق تكلم فيه لبدعة الخوارج	صدوق يهيم بالتشيع	ابن حجر



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

نتائج الدراسة لتوثيق الإمام يحيى القطان

- بالنظر في هؤلاء الرواة، وعبارات الإمام القطان في توثيقهم، وأقوال باقي النقاد فيهم؛ يتضح التالي:
- ١ . مصطلحات القطان في توثيق هؤلاء الرواة؛ وردت بلفظ (لا بأس به) ، و (لم يكن به بأس)، و (ليس به بأس).
 - ٢ . وردت هذه المصطلحات على وجهين:
الأول: ورد اللفظ مطلقاً؛ وذلك في سعيد الطائي (ليس به بأس)، ومسعود بن علي (لم يكن به بأس)، ولاحظ الباحث أن هذين الراويين متفق على توثيقهما، ولم يتعرض أحد إليهما بجرح.
الثاني: ورد اللفظ؛ ملحق به تعليق الإمام القطان على صفة في الراوي؛ كالبدعة؛ كما في ترجمة إسماعيل بن عبد الرحمن ، وإسماعيل بن سميع، أو مقارنة في التثبت مع راوٍ آخر؛ كما في ترجمة جهير العبدى.
 - ٣ . الإمام القطان يقبل رواية المبتدع . إذا كان حفظه لا بأس به . ولا يترك حديثه لأجل البدعة؛ سواءً كانت بدعة التشيع ، أو الخوارج.
ومثال التشيع؛ ما ورد من قوله في إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة (لا بأس به، ما سمعت أحداً يذكره إلا بخير، وما تركه أحد) علماً بأنه رُمي بالتشيع . ومثال الخوارج؛ ما ورد من قول القطان في إسماعيل الحنفي: (إنما تركه زائدة لأنه كان صفرياً^{٧٢}، فأما الحديث فلم يكن به بأس) بيّن القطان أن سبب ترك زائدة له بسبب هذه البدعة؛ أما في الحديث فهو لا بأس به. وأشار عدد من العلماء إلى أن إسماعيل كان يتبع بدعة الخوارج؛ منهم أحمد، والساجي، والأزدى، والذهبي، وابن حجر.
 - ٤ . استعمل الإمام القطان مصطلح (لا بأس به) في سياق التعديل للراوي الذي لم يبلغ درجة (الثقة)، فكان الصدوق عنده دون الثقة. ويدل على ذلك قوله في زكريا بن أبي زائدة: "ليس به بأس، وليس عندي مثل إسماعيل بن أبي خالد" فعُدل زكريا بلفظ (ليس به بأس) ولكن جعله دون إسماعيل.
وبالنظر في أقوال العلماء في إسماعيل لاحظ الباحث أنه متفق على توثيقه وهو في درجة أعلى من زكريا كما صرح القطان؛ فقد قال الثوري: "حفاظ الناس ثلاثة" فذكر إسماعيل بن أبي خالد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعبد الملك بن أبي سليمان. وقال أحمد عنه: "أصح الناس حديثاً". وقال يعقوب بن أبي شيبة: "كان ثقة ثبناً". وقال أبو حاتم: "لا أقدم عليه أحداً من



أصحاب الشعبي، وهو ثقة". ووثقه ابن مهدي، وابن معين، والنسائي وغيرهم.^{٧٣} وجعله ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب التعديل؛ حيث كرر فيه صيغة التوثيق بلفظ: "ثقة ثبت".^{٧٤} ويدل عليه أيضاً قول القطان في جهير العبدي: "لم يكن به بأس، وحوشب بن عقيل أثبت منه". عدّل القطان جهير بلفظ: (لم يكن به بأس)، لكن أضاف بأن حوشب أثبت منه. وبالنظر في ترجمة حوشب وجد الباحث أن ابن سعد صرح بما ذكره القطان؛ حيث قال: "كان حوشب عندي أثبت من جهير بن يزيد" فلعل ابن سعد نقلها عنه. ووثقه عدد كبير من النقاد؛ منهم وكيع، وابن معين، وأبو داود، والنسائي، ويعقوب بن أبي شيبة، وابن حبان. وقال أحمد: "كان ثقة من الثقات"، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث".^{٧٥} وقال عنه ابن حجر في التقریب: "ثقة".^{٧٦}

وعلق ابن حجر في تعجيل المنفعة^{٧٧} على كلام القطان في جهير؛ فقال: "لينه يحيى القطان بقوله: حوشب بن عقيل أثبت منه. قلت: وهذه الصيغة ليست صريحة في التلبيين؛ بل احتمالها قوته أقوى" فنفى ابن حجر احتمال أن تكون هذه الصيغة من قبيل تضعيف جهير؛ بل هي توثيق له وإن لم يبلغ إلى درجة حوشب بن عقيل.

٥. وصف النقاد جميع الرواة الذين قال القطان فيهم (لا بأس به) بوصف يدل على التوثيق؛ كقولهم فيهم (ثقة)، أو بمثل عبارة القطان أو ما في معناها مما يدل على التوسط في الحفظ، بل ذهب أكثر النقاد إلى توثيقهم. وهذا يشير إلى ميل القطان إلى التشدد في إطلاق عبارات التوثيق المطلقة.

وليس فيهم من تعرض له النقاد بجرح سوى إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة؛ اختلف فيه النقاد بين توثيق، وتضعيف، وتوسط. ولعل بعضهم ضعفه لتشييعه. واحتج به مسلم. نقل ابن حجر في التهذيب عن الحاكم؛ قال: "وقال الحاكم في المدخل في باب الرواة الذين عيب على مسلم إخراج حديثهم: تعديل عبد الرحمن بن مهدي أقوى عند مسلم ممن جرحه بجرح غير مفسر".^{٧٨}

وكذلك ابن أبي زائدة؛ وثقه أكثر النقاد، وتوسط فيه ابن معين وأبو زرعة، ولينه أبو حاتم وحده. قلت: وهو أحسن حالاً من ابن أبي كريمة. واحتج به الشيخان.

٦. لاحظ الباحث أن الإمام أحمد حكم على جميع هؤلاء الرواة؛ فوثقهم جميعاً؛ إلا مسعود بن علي؛ وافق فيه معنى لفظ القطان، حيث قال أحمد: "ليس به بأس". كما لا حظ الباحث أن الإمام أحمد علق عقب اثنين منهم بنحو تعقيب القطان؛ فربما أخذه عنه؛ حيث قال في



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

إسماعيل الحنفي: "ثقة، تركه زائدة لمذهبه"، وقال أيضاً في ابن أبي زائدة: ثقة حلو الحديث، ما أقربه من إسماعيل بن أبي خالد"، وهذان التعقيبان بنحو تعقيب الإمام القطان فيهما. وابن معين حكم عليهما جميعاً؛ فوثق ثلاثة منهم، والرابع: مسعود، وصفه بعبارة عامة: "مشهور روى عنه يحيى بن سعيد القطان". والخامس: ابن أبي زائدة؛ وصفه بقوله: "صالح" وهو قريب من وصف القطان. والسادس: ابن أبي كريمة؛ اختلفت أقواله فيه بين توثيق وتضعيف، ولعل القول بتضعيفه متعلق ببذعة التشيع عنده.

٧. حكم الذهبي على ثلاثة من الرواة الذين حكم عليهم القطان؛ فوثقهم جميعاً
٨. حكم ابن حجر على أربعة من هؤلاء الرواة؛ فوثق اثنين منهم؛ ووصف الثالث بقوله: "صدوق"، والرابع: "صدوق يهم". وهذه الملاحظات تشير إلى أن القطان لم يكن متشدداً في حكمه على هؤلاء الرواة؛ بل هو معتدل.
٩. اتفق الشيخان على إخراج حديث راوٍ منهم؛ وهو زكريا ابن أبي زائدة. وانفرد البخاري بإخراج حديث سعيد الطائي. وانفرد مسلم بإخراج حديث ابن أبي كريمة، وإسماعيل الحنفي.
١٠. روى القطان عن ثلاثة من هؤلاء الرواة؛ هم: ابن أبي زائدة، وسعيد الطائي، ومسعود بن علي. ولم يرو عن الآخرين لأنهم قدماء؛ ليسوا في طبقة شيوخه.
١١. حكم القطان على ثلاثة من شيوخه، وعلى رواة آخرين أقدم منهم وفاة؛ مثل ابن أبي كريمة، وإسماعيل الحنفي.
١٢. أكثر الرواة الذين حكم عليهم القطان من الكوفة، وواحد منهم من بلده البصرة.
- ثانياً: وصف الراوي بلفظ: (وسط)

أولاً: أقوال الإمام يحيى القطان في الرواة، ومختصر تراجمهم		
الراوي	١. ثابت بن يزيد الأودي ^{٧٩}	٢. عبيد الله بن أبي زياد القداح ^{٨٠}
عبارة القطان	كان وسطاً، وإنما أتته مرة ثم لم أعد إليه. إذا كان الشيخ إذا لقنته قبل؛ فذاك بلاء، وإذا ثبت على شيء واحد فلا بأس.	كان وسطاً، ولم يكن بذاك؛ ليس هو مثل عثمان ابن الأسود ولا سيف بن سليمان. محمد ابن عمرو أحب إلي منه
الرواية عنه	روى القطان عنه	روى القطان عنه
البلد	الكوفة	مكة



الوفاة	من الثامنة	١٥٠
أخرج له	.	د ت ق
ثانياً: أقوال النقاد في الرواية		
عبدالله بن إدريس	ليس بذاك . لم يكن بشيء . "كان يضعفه"	
ابن معين	ضعيف	. ضعيف . ليس به بأس . ثقة
البخاري	"ذكره في الضعفاء"	
أبو حاتم	ليس بالقوي	. لا يحتج به إذا انفرد . ليس بالقوي ولا المتين، هو صالح الحديث يكتب حديثه، ومحمد بن عمرو أحب إلى منه. يحول من كتاب الضعفاء.(يعني للبخاري)
أحمد	ليس بشيء	. ليس به بأس . صالح، "ونكر أن عثمان ابن الأسود أعلى منه"
النسائي	ليس بالقوي	. ليس به بأس . ليس بالقوي . ليس بثقة
أبو داود		أحاديثه مناكير
ابن عدي		قد حدث عنه الثقات، ولم أر في حديثه شيئاً منكراً ُ
ابن شاهين		صالح، ليس به بأس
العجلي		ثقة
ابن حبان	"ذكره في الثقات"	"ذكره في الثقات"
أبوأحمد الحاكم	ليس بالمتين عندهم	ليس بالقوي عندهم
الحاكم		كان من الثقات
الذهبي	ضعفه بعضهم بلا حجة	فيه لين
ابن حجر	ضعيف	ليس بالقوي



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

أولاً: أقوال الإمام يحيى القطان في الرواة، ومختصر تراجمهم		
الراوي	٣. مُجَلِّ بن مُخْرَز الصَّبِيّ ^{٨١}	٤. يزيد بن كيسان اليشكري ^{٨٢}
عبارة القطان	كان وسطاً، ولم يكن بذاك	صالح وسط وليس ممن يعتمد عليه
رواية القطان عنه	روى عنه القطان	روى عنه
البلد	الكوفة	الكوفة
الوفاة	١٥٣	من السادسة
أخرج له	بخ	بخ م ٤
ثانياً: أقوال النقاد في الرواة		
ابن عيينة	لم يكن بالحافظ وهو مُحْتَمَل	
ابن معين	صالح . ثقة، لا بأس به	ثقة
البخاري	"ذكره في الضعفاء"	
أبو حاتم	ما بحديثه بأس، ولا يحتج بحديثه؛ كان شيخاً مستوراً . قال ابن أبي حاتم: "أدخله البخاري في كتاب الضعفاء فسمعت أبا يقول يحول من هناك".	يكتب حديثه، ومحلته الستر، صالح الحديث. قال ابن أبي حاتم: "قلت له: يحتج بحديثه؟ قال: لا. بعض ما يأتي به صحيح، وبعض لا. يحول من كتاب الضعفاء"
أحمد	ثقة	ثقة
النسائي	ليس به بأس	ثقة
ابن عدي	أرجو أنه مستقيم الحديث	
ابن شاهين	ليس به بأس	ثقة
ابن حبان		كان يخطئ ويخالف، لم يفحش خطؤه حتى يُعدل به عن سبيل العدل، ولا أتى من الخلاف بما ينكره القلوب؛ فهو مقبول الرواية إلا ما يعلم أنه أخطأ فيه فحينئذ يترك خطؤه كما يترك خطأ غيره من الثقات.
الدارقطني		ثقة
أبو أحمد الحاكم		ليس بالحافظ عندهم
الذهبي	صدوق ولم يخرجوا له في الكتب شيئاً	. ولينه يحيى القطان قليلاً، وقال غير واحد: ثقة . حسن الحديث
ابن حجر	لا بأس به	صدوق يخطئ



نتائج الدراسة لمصطلح (وسط) عند الإمام يحيى القطان

١ . وَصَفَ الإمام القطان هؤلاء الرواة بعبارة (كان وسطاً)؛ إلا أن هذا الوصف لم يكن مطلقاً؛ بل جاء مقروناً في كل مرة بإضافة يُفسر بها عبارته، أو يُشير إلى لين في الراوي. فقد قال في ثابت الأودي: "كان وسطاً"؛ إلا أنه أضاف: "إنما أتيت به مرة ثم لم أعد إليه"، وعلّق بما يفيد أن سبب عدم العودة إليه هو قبوله التلقين؛ حيث قال: "إذا كان الشيخ إذا لَقَّنْتَه قَبْلَ فذاك بلاء، وإذا ثبت على شيء واحد فلا بأس به". واستدرك ابن حجر في التهذيب^{٨٣} بصيغة التضعيف؛ قال: "وقيل بل قاله القطان في الأحوال البصري. كذا في كتاب ابن أبي حاتم". ولم أجد، وأستبعد أن يكون الإمام القطان قد قال ذلك في ثابت الأحوال؛ فقد وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، وابن حبان، والذهبي. وقال أبو زرعة: "لا بأس به"، وقال النسائي: "ليس به بأس". ولم أجد فيه جرحاً يُذكر.^{٨٤} وقال ابن حجر: "ثقة ثبت".^{٨٥} وكذا قال القطان في عبيد الله القداح: "وكان وسطاً"، وأضاف: "ولم يكن بذاك"، ثم قارنه بعثمان ابن الأسود، وسيف بن سليمان، ومحمد بن عمرو.

قلت: لكن مقارنة القطان لعبيد الله القداح بهؤلاء خاصة؛ تشير إلى أن معنى قوله: "ولم يكن بذاك" أي ليس في درجة عالية من الحفظ والتثبت؛ كما هو الحال في هؤلاء الرواة، لا أنه ضعيف عنده، أو أن النزول في درجة حفظه عن هؤلاء تنزل به إلى درجة الضعف المطلق. فإن هؤلاء الرواة ثقات: فقد قال القطان في عثمان بن الأسود: "كان ثقة ثباتاً"^{٨٦}، وكذا قال فيه ابن حجر في التقريب^{٨٧}. وأما سيف بن سليمان؛ فقد قال عنه القطان: "وكان عندنا ثقة ممن يصدق ويحفظ"^{٨٨}، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"^{٨٩}.

وكذا قول القطان في مُحل بن محرز: "كان وسطاً، ولم يكن بذاك". وأحسن ما يُفسر هذه العبارة؛ ما ورد من قول ابن عيينة؛ في الراوي المذكور: "لم يكن بالحافظ، وهو محتمل". ويزيد اليشكري؛ قال فيه القطان: "صالح وسط، وليس ممن يعتمد عليه"؛ فأشار إلى أنه صالح وسط في حفظه، لكن لا يرقى إلى درجة من يعتمد عليه في الحفظ. وعبر الذهبي عن فهمه لعبارة القطان في الراوي؛ فقال: "ولينه يحيى القطان قليلاً. وقال غير واحد: ثقة".

قلت: استعمال الإمام القطان لمصطلح (وسط) في الراوي يدل على أنه لم يبلغ درجة الثقة عنده، إلا أنه لا ينزل إلى درجة الضعيف. والعبارة موافقة لظاهر المعنى في اللغة؛ حيث تقيّد توسطه في الحفظ بين الحافظ وغير الحافظ. ويرى الباحث أن درجة التوسط في الحفظ لهؤلاء الرواة. بالنظر إلى أقوال النقاد فيهم. تنزع مرة نحو من قال فيهم القطان: (لا بأس به)؛ كما في



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

محل بن محرز، ويزيد اليشكري، وعبيد الله القداح. وتنزع مرة أخرى نحو درجة أخرى مستقلة؛ أقل ممن قال فيهم (لا بأس به)؛ مثل ثابت الأودي، ولكن لا تصل إلى درجة التضعيف. وبالنظر إلى عبارات القطان فيمن قال فيهم (لا بأس به)، ومن قال فيهم (كان وسطاً) وما تبعها من تعليق القطان يميل الباحث إلى اعتبارها مرتبة مستقلة دون مرتبة (لا بأس به). وهي إلى الضعف أقرب. ويؤيد هذا تعقيبه بعد كلمة "وسط" بقوله: "ليس بذاك"، ليس ممن يعتمد عليه". ويؤيد هذا أيضاً أن ابن حجر خلص في الحكم على هؤلاء الرواة بقول (لا بأس به) في واحد منهم فقط، بينما نزل بالثلاثة الآخرين عن هذه المرتبة؛ فقال في أحدهم: ضعيف، والثاني: ليس بالقوي، والثالث: صدوق يخطيء.

٢ . عناية القطان باختبار حفظ الراوي؛ وتركه له حال قبوله التلقين؛ كما كان من تركه ثابت الأودي.

٣ . لم أجد أحداً من النقاد وصف هؤلاء الرواة؛ بمثل لفظ القطان فيهم (وسط)، إلا أن عباراتهم . في العموم . تدور على هذا المعنى؛ وربما كان بعض هؤلاء الرواة في نظر البعض أعلى من وصف القطان، وفي نظر آخرين أقل. ولمزيد من المقارنة والتحليل لأقوال النقاد؛ أذكر الخلاصة في كل منهم.

أ . ثابت بن يزيد الأودي: ذكره ابن حبان في الثقات؛ ولم يوثقه أحد. بل ضعفه أكثر النقاد؛ ابن إدريس، وابن معين، وأحمد، وابن حجر. ولم يوثقه أبوحاتم، والنسائي، وأبو أحمد الحاكم. وأحكام هؤلاء النقاد موافقة لحكم القطان؛ حيث قال فيه: "كان وسطاً"، ثم ذكر بأنه تركه لقبوله التلقين.

ب . عبيد الله بن أبي زياد القداح: تعددت أقوال النقاد فيه إلى ثلاثة:
القول الأول: توثيقه: وهو رأي ابن معين . أحد القولين عنه . . والعجلي، والحاكم، وابن حبان.
القول الثاني: تضعيفه: وهو رأي ابن معين . في القول الآخر له . والبخاري، وأبي داود.
القول الثالث: التوسط فيه: وهو رأي أحمد، وأبي حاتم، والنسائي، وابن عدي، وابن شاهين، وأبي أحمد الحاكم، والذهبي، وابن حجر.
قلت: أرجح الآراء قول من توسط فيه.

أما التوثيق؛ فإن قول ابن معين في توثيقه يقابله قول آخر في تضعيفه، وتوثيق الباقي إنما وقع من متساهلين. وفي المقابل؛ فإن تضعيف البخاري له اعترض عليه أبو حاتم . مع تشدده . ورأى تحويل هذا الراوي من كتابه الضعفاء . وتضعيف أبي داود له؛ بقوله: "أحاديثه مناكير"؛



طالب أبو شعر

يعارضه كلام ابن عدي . وهو ممن سبر أحاديث الرواة . حيث قال: "قد حدّث عنه الثقات، ولم أر في حديثه شيئاً منكراً".

ج . مُحل بن مُحرز : تعددت أقوال النقاد فيه إلى ثلاثة:

القول الأول: توثيقه: وهو رأي الإمام أحمد، وابن معين . في أحد قوليه.
القول الثاني: تضعيفه: وهو رأي الإمام البخاري؛ وذلك مقتضى إدخاله في كتابه الضعفاء .
القول الثالث: التوسط فيه: وهو قول أكثر النقاد فيه؛ ابن معين . في القول الآخر عنه .
وأبو حاتم، والنسائي، وابن عدي، وابن شاهين، والذهبي ، وابن حجر . وعبارات هؤلاء النقاد في الغالب تضعه في مرتبة (لا بأس به) .

د . يزيد بن كيسان اليشكري: فيه ثلاثة أقوال للنقاد:

القول الأول: توثيقه: وهو رأي ابن معين، وأحمد، والنسائي، وابن شاهين، والدار قطني .
القول الثاني: تضعيفه: وهو رأي البخاري؛ حيث أورده في ضعفائه.
القول الثالث: التوسط فيه: وهو رأي أبي حاتم، وابن حبان، وأبي أحمد الحاكم، والذهبي،
وابن حجر .

قلت: وثقه عددٌ غير قليل من أئمة النقد المعترين، وتوسط فيه كثير من النقاد . لذا فإن حكم الإمام يحيى القطان بقوله في الراوي: (صالح وسط، وليس ممن يعتمد عليه) إنما هو أقل ما يُقال في الراوي؛ إذ يحتمل . بالنظر لأقوال هؤلاء النقاد . أن يكون في درجة الصدوق . سيما وأن الإمام مسلم أخرج له في صحيحه .

٤ . أحكام ابن حجر في هؤلاء الرواة؛ تكاد تكون موافقة لأحكام القطان؛ فقد حكّم ابن حجر على الأودي بقوله: "ضعيف" وهو موافق لحكم القطان؛ حيث قال عنه: "كان وسطاً" ثم تركه لقبوله التلقين . وحكم ابن حجر على القداح: "لس بالقوي"، وهو قريبٌ من قول القطان فيه: "كان وسطاً، ولم يكن بذاك" . وحكم ابن حجر على محل الضبي: "لا بأس به"، وهو أعلى من حكم القطان فيه قليلاً؛ حيث قال فيه: "كان وسطاً، ولم يكن بذاك" . وحكم ابن حجر في يزيد اليشكري: "صدوق يخطئ"، وهو بمنزلة قول القطان فيه: "صالح وسط، وليس ممن يعتمد عليه" .

٥ . روى القطان عن هؤلاء جميعاً؛ إلا أنه ترك ثابت الأودي بعد قبوله التلقين .

٦ . حكّم القطان على هؤلاء الرواة؛ وهم شيوخه .

٧ . ثلاثة من الرواة الذين حكّم عليهم القطان؛ من الكوفة . بجوار بلدته البصرة .، والرابع: عبيد الله القداح؛ مكي .



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

٨ . أخرج الإمام مسلم لراوٍ واحدٍ من هؤلاء الرواة؛ وهو: يزيد اليشكري، ولم يخرج البخاري في صحيحه لأحدٍ منهم.

المطلب الخامس

التوثيق النسبي عند القطان ومفاضلته بين الرواة

حكّم الإمام يحيى القطان على بعض الرواة؛ فوثّقهم توثيقاً نسبياً؛ وذلك بالنسبة لراوٍ آخر من الأقران. ويتناول الباحث عدداً منهم، وينقل عبارات القطان فيهم، ثم يدرسها مقارنة بأقوال غيره من النقاد، ليستخلص النتائج المستفادة من توثيقه لهم على هذا النحو، ومدى موافقة النقاد للقطان في ذلك.

النموذج الأول: تفضيل أبان بن يزيد العطار على همام بن يحيى العوّذي:
وثّق ابنُ معين؛ أبان بن يزيد العطار، ثم قال: "كان القطان يروي عنه، وكان أحبّ إليه من همام. ومام أحبّ إليّ"^{٩٠}. فبين ابن معين أن القطان كان يقدم أبان على همام بن يحيى البصري، وخالفه ابن معين في ذلك؛ مع توثيقه لأبان.

ونقل عن القطان خلاف ذلك؛ حيث أورد ابن حجر عن ابن الجوزي ذكره لأبان في الضعفاء؛ ثم قال: "وحكى من طريق الكديمي عن ابن المديني عن القطان؛ قال: أنا لا أروي عنه" وعلق ابن حجر: "ولم يذكر من وثقه، وهذا من عيوب كتابه؛ يذكر من طعن في الراوي ولا يذكر من وثقه. والكديمي ليس بمعتمد، وقد أسلفنا قول ابن معين أن القطان كان يروي عنه، فهو المعتمد، والله أعلم"^{٩١}.

وسبقه إلى ذلك الإمام الذهبي؛ فقد أورد في الميزان قول الكديمي؛ ثم قال: "وليس بمعتمد"، وأورد الاعتراض الذي ذكره ابن حجر على ابن الجوزي، فكأن ابن حجر أخذه عنه. وقال الذهبي فيه: "هو ثقة حجة"، وأضاف: "لولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكرا أبان بن يزيد لما أوردته أصلاً"^{٩٢}.

قلت: الصواب ما نقله ابن معين أولاً. وقد أورد ابن أبي حاتم عن ابن معين؛ قال: "كان يحيى بن سعيد يروي عن أبان بن يزيد العطار، ومات وهو يروي عنه"^{٩٣}.

ونقل ابن حجر عن ابن عمار؛ قال: "كان يحيى بن سعيد لا يعبأ بهمام، ويقول ألا تعجبون من عبد الرحمن. ابن مهدي. يقول من فاته شعبة يسمع من همام"، ونقل عن ابن المديني؛ قال: "كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن همام، وكان عبد الرحمن يحدث عنه". ونقل عن إبراهيم بن عرعة؛ قال ليحيى: "ثنا عفان، ثنا همام. فقال له: اسكت، ويحك"^{٩٤}. ونقل الذهبي



عن أحمد بن حنبل؛ قال: "كان يحيى بن سعيد لا يستخف هماماً ، وما رأيت يحيى أسوأ رأياً في أحدٍ منه في حجاج وابن إسحاق و همام؛ لا يستطيع أحد في أن يراجعه فيهم".^{٩٥}

رأي ابن معين في المفاضلة بين الراويين:

ورد في رواية الدوري عن ابن معين؛ تفضيله هماماً على أبان مطلقاً، حيث قال: "كان يحيى بن سعيد يروي عن أبان ولا يروي عن همام، وهمام عندنا أفضل من أبان". وفي موضع آخر جعلهما ابن معين متقاربين في الرواية عن قتادة خاصة؛ فقد ورد في سؤالات الدارمي لابن معين: "قلت: همام أحب إليك عن قتادة أو أبان؟ قال: ما أقربهما، كلاهما ثبتان".^{٩٦}

رأي أبي حاتم الرازي في المفاضلة:

وافق أبو حاتم الرازي؛ الإمام القطان في تقديم أبان على همام؛ ولكن في يحيى بن أبي كثير خاصة؛ حيث قال: "هو أحب إلي من همام في يحيى ابن أبي كثير".^{٩٧}

وفصل أبو حاتم في موضع آخر؛ فجعلهما متقاربين إذا حدث همام من حفظه، وقدم همام إذا حدث من كتابه؛ وذلك فيما رواه ابن أبي حاتم؛ قال: "وسئل أبي عن همام وأبان من تقدم منهما؟ قال: همام أحب إلي ما حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط".

ووافق أبو حاتم؛ قول ابن معين في تفضيل همام في قتادة خاصة. قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن همام؛ فقال: ثقة صدوق في حفظه شيء. وهو أحب إلي من حماد بن سلمة وأبان العطار في قتادة".^{٩٨}

رأي الإمام أحمد في المفاضلة:

ذهب الإمام أحمد بخلاف رأي أبي حاتم إلى تقديم همام على أبان في يحيى بن أبي كثير؛ وذلك فيما نقله عنه ابن محرز؛ قال أحمد: "همام ثقة، وهو أثبت من أبان العطار في يحيى بن أبي كثير".^{٩٩} إلا أن همام وأبان في درجة واحدة. في العموم. عند الإمام أحمد؛ حيث أطلق في كلٍ منهما نفس العبارة: "ثبت في كل المشائخ".^{١٠٠} ولكن الإمام أحمد بين أن يحيى بن سعيد حمل على همام؛ فقال: "شهد يحيى بن سعيد في حديثه شهادة، فلم يعدله همام، فنقم عليه".^{١٠١}

ونقل ابن أبي خيثمة عن ابن مهدي تحامل يحيى بن سعيد على همام؛ فقال: "قال عبد الرحمن بن مهدي: ظلم يحيى بن سعيد همام بن يحيى، لم يكن له به علم ولا مجالسة".^{١٠٢}

قلت: لكن يحيى القطان غير رأيه فيه بأخرة. قال عفان: "كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه، فلما قدم معاذ نظرنا في كتبه فوجدناه يوافق هماماً في كثير مما كان



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

يحيى ينكره، فكفّ يحيى بعد عنه". كفّ يحيى القطان عن الكلام في حديث همام بعد أن اطلع على متابعة معاذ بن معاذ العنبري لهمام في كثير مما أنكره القطان على همام؛ فرجع عن انتقاده لما تبين صحة روايته بهذه المتابعة.

قلت: ويبدو أن القطان مُحقٌّ في انتقاد همام أولاً؛ فإنه كان يحدث من حفظه ويخطئ وهو لا يدري، ثم فطن لذلك بأخرة لما راجع كتبه. قال عفان: "كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه، ثم رجع بعد فنظر في كتبه؛ فقال: يا عفان؛ كنا نخطئ كثيراً؛ فنستغفر الله تعالى". ولذا فقد علق ابن حجر على هذه القصة بقوله: "وهذا يقتضي أن حديث همام بأخرة أصح ممن سمع منه قديماً، وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل"، ونقل عن الساجي قوله: "صدوق سئ الحفظ، ما حدث من كتابه فهو صالح، وما حدث من حفظه فليس بشئ". ١٠٣.

ويؤيده ما ورد عن يزيد بن زريع؛ وقد سُئل عن همام؛ فقال: "كتابه صالح، وحفظه لا يسوى شيئاً". وورد من رواية أبي حاتم عن القطان تخطئته في حفظه؛ حيث قال: "وكان يحيى القطان لا يرضى حفظه"، إلا أن ابن المديني روى عن القطان تخطئته سواء من حفظه أو من كتابه؛ حيث قال: "كان يحيى لا يرضى حفظه ولا كتابه، ولا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن يحدث عنه". ١٠٤.

رأي أبي بكر البرديجي:

وافق الإمام أبو بكر البرديجي على ما ذهب إليه القطان من تقديم أبان على همام؛ فقال: "همام صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به، وأبان العطار أمثل منه" ١٠٥.

النموذج الثاني: تفضيل إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي على أبي بكر بن عياش:

روى علي بن المديني عن يحيى بن سعيد قوله: "لو كان أبو بكر بن عياش حاضراً ما سألته عن شيء. إسرائيل فوق أبي بكر"، وأضاف ابن المديني: "وكان يحيى بن سعيد إذا ذُكر عنده كلح وجهه". ١٠٦.

وبالرغم من تقديم القطان لإسرائيل على أبي بكر بن عياش إلا أن ذلك لا يعدّ توثيقاً مطلقاً له؛ فقد نقل ابن حجر عن الإمام أحمد؛ في ترجمة إسرائيل؛ قال: "كان يحيى . يعني القطان . يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات. وقال روى عنه مناكير. ما حدث عنه يحيى بشيء".

وردّ ابن معين فيراً إسرائيل من ذلك، وجعل العلة في أبي يحيى القتات. وذلك فيما رواه ابن أبي خيثمة: "قيل ليحيى . يعني ابن معين . روى عن إبراهيم بن المهاجر ثلاثمائة، وعن أبي يحيى



طالب أبو شعر

القتات ثلاثمائة؟ فقال: لم يؤت منه، أتى منهما جميعاً، وعلق ابن حجر قائلاً: "فهذا ردٌ لتضعيف القطان له بذلك".

قلت: ووافق الإمام أحمد على تفضيل القطان لإسرائيل على أبي بكر بن عياش؛ وذلك فيما رواه مهنا؛ قال: "سألت أحمد: أبو بكر بن عياش أحب إليك أو إسرائيل؟ قال: إسرائيل. قلت: لم؟ قال: لأن أبا بكر كثير الخطأ جداً. قلت: كان في كتبه خطأ؟ قال: لا، كان إذا حدث من حفظه".^{١٠٧}

والغريب أن الإمام القطان مع تقديمه لإسرائيل على أبي بكر بن عياش؛ إلا أنه لم يرو عن إسرائيل؛ كما نقله أحمد آنفاً. وقد استغرب الذهبي ذلك؛ فقال: "وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدثه عنه، وأما يحيى القطان فكان لا يحدث عنه ولا عن شريك. وقد يروي عن من هو دونهما؛ فإنه روى عن مجالد".^{١٠٨}

وقد أجاب الترمذي عن هذا الاستشكال؛ بقوله: "وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم. ذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا؛ لا يثبت على رواية واحدة تركه. وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان: عبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة".^{١٠٩}

قلت: ومذهب القطان أنه يروي عن الراوي وإن لم يرضه. قال ابن معين: "قال يحيى بن سعيد: لو لم أرو إلا عن أرضى ما رويت إلا عن خمسة".^{١١٠} وقد تتبع الباحث الرواة الذين روى عنه، والذين ترك الرواية عنهم، فوجد أن كثيراً ممن روى عنهم تكلم هو فيهم. والمقام لا يتسع لنقل ذلك وبسطه هنا.

النموذج الثالث: تفضيل جبر بن نؤف البجلي، أبو الوداك على عطية بن سعد العوفي: نقل البخاري عن يحيى القطان؛ قال: "قال يحيى القطان: أبو الوداك أحب إلى من عطية".^{١١١}

ووافق ابن معين، القطان فيما ذهب إليه من تفضيل جبر بن نوف على عطية؛ فقد روى ابن أبي خيثمة، قال: "سمعت يحيى بن معين يقول: أبو الوداك ثقة. قيل ليحيى: عطية مثل أبي الوداك؟ قال: لا".^{١١٢}

قلت: جبر بن نوف أوثق من عطية بن سعد الكوفي؛ فإن جبر بن نوف؛ وثقه ابن معين، وقال النسائي: "صالح"، وذكره ابن حبان في الثقات.^{١١٣} بينما نقل الذهبي إجماع النقاد على



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

تضعيف عطية؛ حيث قال: "مجمع على ضعفه"^{١١٤}، وقد ضعفه أحمد، وهشيم، وأبو حاتم، والنسائي وغيرهم.^{١١٥}

قلت: عطية؛ ضعفه أحمد، وهشيم، وأبو حاتم، والجوزجاني، والنسائي، وابن عدي، وابن حبان، والذهبي. وقال ابن معين: "صالح"، وقال أبو زرعة: "لين".^{١١٦}

النموذج الرابع: تفضيل حماد بن أبي سليمان على المغيرة بن مقسم الضبي:

ورد في رواية الدوري وابن أبي خيثمة عن ابن معين؛ قوله: "سمعت يحيى بن سعيد يقول: حماد أحب إلي من مغيرة. يعني الضبي"^{١١٧}.

ووافق ابنُ معين . في رواية الدوري . القطانَ في ذلك؛ حيث قال: "وحماد أيضاً أحب إلي من مغيرة . يعني حماد بن أبي سليمان"^{١١٨} . وخالفه . في رواية أبي حاتم عنه . حيث قال: "ما زال مغيرة أحفظ من حماد"^{١١٩}

وخالفه شعبة أيضاً؛ حيث قال: "مغيرة أحفظ من حماد".^{١٢٠}

قلت: أما حماد بن أبي سليمان؛ فقد وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي، وابن حبان. وضعفه ابن سعد في الحديث، والذهلي، وقال شعبة مرة: "كان لا يحفظ"، وقال مرة أخرى: "كان صدوق اللسان"، وقال أبو حاتم: "هو صدوق لا يحتج بحديثه، وهو مستقيم في الفقه، فإذا جاء الآثار شوش"، وقال ابن عدي: "حماد كثير الرواية، له غرائب، وهو متمسك، لا بأس به". وأورده الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثق، وأورده في الميزان؛ واعتذر عن ذلك بقوله: "ولولا ذكر ابن عدي له في كامله لما أورده". وأخذ عليه النقاد قوله بالإرجاء، والاختلاف^{١٢١}؛ وهو مدلس من الطبقة الثانية^{١٢٢}، وقال عنه ابن حجر في التقریب: "فقيه، صدوق له أوهام"^{١٢٣}.

وأما المغيرة؛ فقد وثقه ابن معين، والنسائي، وابن سعد، والعجلي، وابن حبان. وضعفه أحمد في إبراهيم النخعي خاصة؛ وقال: "حديث مغيرة مدخول؛ عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد ومن يزيد بن الوليد، والحارث العكلي، وعبيدة وغيرهم"، وهو مدلس من الطبقة الثانية^{١٢٤}، وقال عنه ابن حجر في التقریب: "ثقة متقن؛ إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم"^{١٢٥}.

النموذج الخامس: تفضيل محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص؛ على سهيل بن أبي صالح، وعبدالرحمن بن حرمة:

روى ابن المدني عن الإمام يحيى القطان؛ قوله: "ومحمد بن عمرو أعلى من سهيل بن أبي صالح، وهو عندي فوق عبد الرحمن بن حرمة". قال علي: "فقلت ليحيى: ما رأيت من عبد الرحمن بن حرمة؟ قال: لو شئت أن ألقنه لفعلت. قلت: كان يُلقن! قال: نعم".^{١٢٦}



طالب أبو شعر

وبذلك فإن الإمام القطان؛ وثق محمد بن عمرو بالنسبة لغيره، قدمه على سهيل بن أبي صالح، وعبد الرحمن بن حرمة.

وتقديم القطان لمحمد بن عمرو على هذين؛ لا يعد توثيقاً مطلقاً، وإلا فإن القطان لئنه قليلاً. وذلك فيما رواه ابن المديني؛ قال: "قلت ليحيى: محمد بن عمرو؛ كيف هو؟ قال: تريد العفو أو تشدد؟ قال: لا؛ بل تشدد. قال: ليس هو ممن تريد، وكان يقول حدثنا أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب. قال يحيى: وسألت مالكا عنه؛ فقال فيه نحو ما قلت لك". وروى أيضاً إسحاق بن حكيم عن يحيى القطان قال: "محمد بن عمرو رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث".^{١٢٧}

ونقل الإمام أحمد تفضيل القطان لمحمد بن عمرو على سهيل، وخالفه في ذلك؛ فقال: "وما صنع شيئاً! الناس؛ سهيل عندهم ليس مثل محمد". وسأل أبو طالب: أحمد بن حميد؛ قال: "قلت: سهيل عندهم أثبت؟ قال: نعم".^{١٢٨}

واختلفت الرواية عن يحيى القطان في المفاضلة بين محمد بن عمرو وعمر بن أبي سلمة الزهري.

ففي رواية البخاري عن أبي إسحاق: أحمد بن إسحاق الحضرمي؛ أن القطان قدم عمر بن أبي سلمة على محمد بن عمرو؛ حيث "سمع يحيى ابن سعيد القطان يقول: عمر بن أبي سلمة أحب إلي من محمد بن عمرو".^{١٢٩} وفي رواية ابن أبي خيثمة عن أبيه خلاف ذلك؛ قال: "سألت أبي عنه فقال: صالح إن شاء الله. وكان يحيى بن سعيد يختار محمد بن عمرو عليه".^{١٣٠}

النموذج السادس: توثيق عمرو بن شعيب؛ بالنظر إلى الراوي عنه؛ إذا كان ثقة:

وردَ عن الإمام يحيى بن سعيد القطان توهينه لعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص؛ حيث قال عنه: "حديثه عندنا واهي"؛ وذلك من رواية ابن المديني عنه^{١٣١}. إلا أن القطان وثقه واحتج به؛ إذا كان الراوي عنه ثقة؛ حيث قال: "إذا روى عنه الثقات؛ فهو ثقة يُحتج به"؛ وذلك في رواية صدقة بن الفضل عنه^{١٣٢}. فكان الإمام القطان لم يعتمد على الراوي نفسه في الحفظ، بل على من روى عنه ممن ميز حديثه.

والبحث في عمرو بن شعيب، وسماعه من أبيه وجده؛ مبحث طويل ليس هذا موضعه، والأقوال فيه كثيرة جداً. إلا أنني أتناول في هذا الموضع طريقة القطان ومنهجها في توثيق الرجل باعتبار الراوي عنه.

وبالنظر في أقوال العلماء في عمرو بن شعيب يجد الباحث أن عدداً من الأئمة المعبرين سلكوا مسلكاً مشابهاً لما ذهب إليه القطان من توثيقه باعتبار الراوي عنه. وذلك لأن عمرو بن



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

شعيب مع توثيق الجمهور له؛ كما قال ابن حجر^{١٣٣}، فإنَّ له مناكير أشار إليها بعض النقاد. قال الإمام أحمد: "له أشياء مناكير، وإنما يكتب حديثه؛ يُعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا"، وقال مرة أخرى: "أنا أكتب حديثه، وربما احتجنا به، وربما أوجس في القلب منه شيء".
فأثبت الإمام أحمد وجود مناكير له؛ فلم يحتج بحديثه إلا بعد اختباره. والراوي عن عمرو بن شعيب إذا كان ثقة؛ فإنه يميز حديثه، ويعرف مناكيره؛ فهو من قبيل الاختبار الذي دعا إليه الإمام أحمد.

وصرح الإمام أبو زرعة بأن عامة المناكير التي رواها عمرو بن شعيب إنما هي من الرواة عنه؛ فقد قال: "روى عنه الثقات...، وعامة المناكير تروى عنه؛ إنما هي عن المثلى بن الصباح وابن لهيعة والضعفاء، وهو ثقة في نفسه". وأكد ابن عدي ذلك بقوله: "روى عنه أئمة الناس وثقاتهم وجماعة من الضعفاء".

فإذا كانت الأفة في حديث عمرو بن شعيب من الرواة الضعفاء الذين رووا عنه، فإن من الواجب ترك روايته من هذا الوجه، والأخذ برواية الثقات عنه؛ كما ذهب إليه الإمام القطان.
وقد أيدّه في ذلك صراحة؛ إسحاق بن راهويه؛ حيث قال: "إذا كان الراوي عنه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؛ ثقة، فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر"، فاحتج ابن راهويه بحديثه إذا كان من رواية الثقات عنه.

وأيدّه أيضاً؛ يعقوب بن شيبان؛ حيث قال: "ما رأيت أحداً من أصحابنا ممن ينظر في الحديث وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئاً، وحديثه عندهم صحيح، وهو ثقة ثبت، والأحاديث التي أنكروا من حديثه؛ إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه، وما روى عنه الثقات فصحيح".
وقد علّق ابن حجر على شرط الإمام القطان هذا؛ بقوله: "وأما اشتراط بعضهم أن يكون الراوي عنه ثقة؛ فهذا الشرط معتبر في جميع الرواة؛ لا يُختص به عمرو".^{١٣٤}

قلت: إذا كان هذا الشرط واجباً في عموم الرواة. وإن كانوا ثقات. فإنه أوجب في حال من نص العلماء على أن له مناكير، وذلك لا يُنقص من حقه شيئاً. وهو ضابط جيد؛ إذا عُلم أن الرواة الضعفاء أقحموا في حديثه أو زادوا عليه ما ليس منه.



نتائج الدراسة

أولاً: مقارنة أقوال النقاد بأقوال القطان في عموم الرواة:

(أ) مقارنة أقوال ابن معين بأقوال القطان:

- ١ . وافق ابنُ معين، الإمامَ القطانَ في تفضيله أبي الوداك: جبر بن نوف، على عطية العوفي.
- ٢ . وخالفه في أبان؛ فقدم همام بن يحيى عليه بخلاف ما ذهب إليه القطان؛ في حين عدّهما متقاربين في قتادة خاصة.
- ٣ . واختلفت الأقوال عن ابن معين في حماد بن أبي سليمان؛ حيث ورد في رواية الدوري موافقته على تفضيل حماد على المغيرة الضبي، وورد في رواية أبي حاتم عنه مخالفته له؛ وذلك بتقديم المغيرة على حماد.

(ب) مقارنة أقوال الإمام أحمد بأقوال القطان:

- ١ . وافق الإمامُ أحمد؛ الإمامَ القطانَ في تفضيله إسرائيل على أبي بكر بن عياش.
- ٢ . خالف الإمامُ أحمد؛ الإمامَ القطانَ في محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي؛ حيث قدم سهيل بن أبي صالح عليه؛ بخلاف ما ذهب إليه القطان.
- ٣ . خالف الإمام أحمد في أبان العطار؛ حيث قدم عليه همام؛ ولكن في يحيى بن أبي كثير خاصة.
- ٤ . وصف الإمام أحمد كلاً من أبان، وهمام؛ بعبارة واحدة (ثبت في كل المشايخ) بما يدل على أنهما متقاربان جداً أو متساويان في العموم.

(ج) مقارنة أقوال أبي حاتم الرازي بأقوال القطان:

- ١ . وافق أبو حاتم؛ الإمامَ القطانَ في تقديمه أبان على همام، ولكن في يحيى بن أبي كثير خاصة، وليس في عموم الشيوخ؛ وهو خلاف ما ذهب إليه أحمد؛ كما سبق بيانه.
- ٢ . خالف أبو حاتم، الإمامَ القطانَ؛ فقدم همام على أبان في قتادة خاصة.
- ٣ . توصل أبو حاتم إلى قاعدة متوازنة في المقارنة بين روايات همام وأبان؛ فجعلهما بدرجة متقاربة؛ إذا حدث همام من حفظه، أما إذا حدث من كتابه؛ فهو مقدم على أبان.

(د) مقارنة قول أبي بكر البرديجي بأقوال القطان:

- ١ . وافق أبو بكر البرديجي؛ الإمامَ القطانَ في تفضيله أبان على همام.

ثانياً: الفروق بين الرواة:

يرى الباحث أن الفروق يسيرة جداً بين هؤلاء الرواة الذين فاضل بينهم الإمام القطان؛ وهم من الأقران المتقاربين في السن والحفظ أيضاً. ويتضح ذلك بالنظر إلى أقوال النقاد فيهم، بحيث



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

يجد الباحث أن أقوال النقاد تتأرجح في التفضيل بينهم. كما إن مراتبهم في الجرح والتعديل متقاربة جداً، وقد أعددتُ جدولاً يشتمل على الرواة الذين فضّلهم القطان على غيرهم، والرواة المفضولين أيضاً، وأقوال ابن حجر فيهم من التقريب. وهي أحكام عامة على الرواة وليست باعتبار المقارنة بين راويين. ومن أخرج لهم من أصحاب الكتب الستة أيضاً.

جدول بالرواة الذين فاضل الإمام القطان بينهم، مقارناً بأقوال ابن حجر فيهم، ومن أخرج لهم

النموذج	مرتبة الراوي عند القطان	اسم الراوي	حكم ابن حجر	من أخرج له
ثقة	فاضل	أبان بن يزيد العطار	ثقة له أفراد	خ م د ت س
	مفضول	همام بن يحيى بن دينار	ثقة ربما وهم	ع
ثقة	فاضل	إسرائيل بن يونس	ثقة تكلم فيه بلا حجة	ع
	مفضول	أبو بكر بن عياش	ثقة لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح	ع
ثقة	فاضل	جبر بن نوف	صدوق يهيم	م د ت س ق
	مفضول	عطية العوفي	صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً	بخ د ت ق
ثقة	فاضل	حماد بن أبي سليمان	صدوق له أوهام	بخ م ع
	مفضول	المغيرة الضبي	ثقة متقن إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم	ع
ثقة	فاضل	محمد بن عمرو بن علقمة	صدوق له أوهام	ع
	مفضول	سهيل بن أبي صالح	صدوق تغير حفظه بأخرة	ع
	مفضول	عبد الرحمن بن حرمة	صدوق ربما أخطأ	م ع

من خلال الجدول المبين فيه الرواة الذين فاضل بينهم القطان، وأحكام ابن حجر عليهم في التقريب، ورواية الشيخين لهما؛ يتضح التالي:

(١) بالنظر إلى أحكام ابن حجر عليهم يتضح أن أكثر هؤلاء الرواة في درجة متقاربة. وهذا الحكم متعلق بالراوي في عامة أحواله، وليس في حال المقارنة بغيره من الرواة، لكن لهذا الأمر دلالاته من حيث الاطلاع على مدى الاختلاف أو التقارب بينهم عموماً.

أ . ففي النموذج الأول؛ الفاضل: أبان العطار "ثقة له أفراد"، والمفضول: همام بن يحيى "ثقة ربما وهم"، فهما متقاربان في الدرجة.



طالب أبو شعر

ب . وفي النموذج الثاني؛ الفاضل: إسرائيل "ثقة تُكلم فيه بلا حجة" في نظر ابن حجر، والمفضول: أبو بكر بن عياش "ثقة، لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح" فهما متقاربان أيضاً في الدرجة.

ج . وفي النموذج الثالث؛ الفاضل: جبر بن نوف "صدوق يهم"، والمفضول: "عطية العوفي" "صدوق يخطئ كثيراً..." ، فهما متقاربان أيضاً.

د . وكذلك في النموذج الخامس؛ الفاضل محمد بن عمرو بن علقمة "صدوق يهم"، والمفضول: كلٌّ من سهيل، وعبد الرحمن بن حرملة؛ الأول: "صدوق تغير حفظه بأخرة"، والثاني: "صدوق ربما أخطأ"، فهم جميعاً الفاضل والمفضول في درجة متقاربة أيضاً.

هـ . إلا أن هناك فرقاً واضحاً في النموذج الرابع فقط؛ حيث الفاضل حماد بن أبي سليمان "صدوق له أوهام" في نظر ابن حجر، والمفضول: المغيرة الضبي "ثقة متقن، إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم"؛ فهذا المفضول أعلى . عند ابن حجر . من الفاضل.

(٢) بالنظر إلى رواية الشيخين عن الراوي الفاضل والمفضول؛ فإن الشيخين رويَا عنهما جميعاً في الغالب:

أ . فقد روى الشيخان عن أبان، وهمام؛ معاً.

ب . وروى الشيخان عن إسرائيل، وأبي بكر بن عياش؛ معاً.

ج . وروى عن محمد بن عمرو بن علقمة وسهيل؛ معاً، بينما روى مسلم وحده عن ابن حرملة.

د . واختلفا في بعضهم؛ فقد رويَا معاً للمغيرة الضبي . وهو مفضول في نظر القطان . بينما روى مسلم فقط عن حماد بن أبي سليمان؛ وهو الفاضل عند القطان .

هـ . ولم يرو البخاري عن جبر بن نوف ولا عطية العوفي أيضاً؛ بينما روى مسلم عن جبر وحده.



منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

المطلب السادس

مراتب التعديل عند الإمام يحيى القطان

بالنظر إلى مصطلحات التعديل التي وردت عند الإمام يحيى القطان، واستعمالاته لها، وأحوال الرواة الذين حكم عليهم؛ يمكن وضع هذا المصطلحات في مراتب للتعديل؛ على النحو التالي:

المرتبة	وصف المرتبة	المصطلحات	الرواة
المرتبة الأولى	التوثيق بصيغة أفضل التفضيل	١. لا يعدله أحد	شعبة بن الحجاج
		٢. ما رأيت خيراً منه	خالد بن الحارث الهجيمي
		٣. من أثبت الناس	مسعر بن كدام
		٤. ما بالكوفة ولا البصرة ولا الحجاز أثبت من معاذ	معاذ بن معاذ العنبري
		٥. من أثبت شيوخننا	قُرة بن خالد السدوسي
المرتبة الثانية	تكرار صيغة التوثيق لفظاً أو معنى	١. ثقة ثبت	١. السري بن يحيى الشيباني
		٢. ثقة حافظ	٢. عثمان بن الأسود المكي
		٣. ثقة مأمون	عامر بن السمط التميمي أشعث بن عبد الملك الحمراي
المرتبة الثالثة	توثيق الراوي بصفة مفردة	١. كان ثقة	١. جبلة بن سحيم التميمي
		٢. وكان عندنا ثقة ممن يصدق ويحفظ	٢. ضرار بن مرة الشيباني
		٣. كان ثقة في الحديث	سيف بن سليمان المخزومي
		٤. ثقة في الحديث	عمر بن ذر الهمداني
		٥. ثقة	عبد العزيز بن أبي رواد ١. زبيد بن الحارث الياحي ٢. عبيد الله بن العيزار ٣. عبد الملك بن أبي بشير
المرتبة الرابعة	من قصر عن الثالثة قليلاً في حفظه	١. لا بأس به	خالد بن رباح الهذلي
		٢. ليس به بأس	إسماعيل بن أبي كريمة ١. سعد بن عبيد الطائي ٢. زكريا بن أبي زائدة
		٣. لم يكن به بأس	١. جهير بن يزيد العبدي ٢. مسعود بن علي ٣. إسماعيل بن سُميع

ثابت بن يزيد الأودي	كان وسطاً (وذكر قبوله التلقين)	من قصر عن الرابعة قليلاً في الحفظ	المرتبة الخامسة
يزيد بن كيسان النشكري	صالح وسط، وليس ممن يعتمد عليه		
١. عبيد الله بن أبي زياد القداح	كان وسطاً، ولم يكن بذاك		
٢. محل بن مُحرز الضبي			

نتائج البحث

١. مصطلحات الإمام يحيى بن سعيد القطان في التوثيق:

بالنظر في مصطلحات التوثيق التي أطلقها الإمام القطان على الرواة؛ يمكن إجمالها فيما يلي:
لا يعدله عندي أحد . ما رأيت خيراً منه . ما رأيت مثله . من أثبت الناس - من أثبت شيوخنا -
ثقة ثبت - ثقة حافظ - ثقة مأمون - ثقة - ثبت - لا بأس به - ليس به بأس - وسط -
فلان أحب إلي من فلان.

٢ . مصطلح (لا بأس به) أو (ليس به بأس) استعمله القطان في تعديل الراوي الذي قُصِرَ عن
درجة الثقة قليلاً. ويدل على ذلك قوله في زكريا بن أبي زائدة: "ليس به بأس، وليس عندي
مثل إسماعيل بن أبي خالد" فعَدَّلَ زكريا بلفظ (ليس به بأس) ولكن جعله دون إسماعيل.
وبالنظر في أقوال النقاد في إسماعيل يتبين انفاق النقاد على توثيقه، وهو أعلى درجة من زكريا
كما صرح القطان. وبذلك يتبين مراد القطان من مصطلح (ليس به بأس) حيث يصف به الراوي
الذي قصر عن الثقة قليلاً.

ويؤيده أيضاً وَصَفُ القطان لجهير العبدي، كما سبق بيانه في المطلب الرابع ص
(٢٢٥).

٣ . مصطلح (وسط) . عند القطان . دون (لا بأس به)، وهو أعلى من الضعيف

فإن استعمال الإمام القطان لمصطلح (وسط) في الراوي يدل على أنه لم يبلغ درجة الثقة عنده،
إلا أنه لا ينزل إلى درجة الضعيف. والعبارة موافقة لظاهر المعنى في اللغة؛ حيث تفيد توسطه
في الحفظ بين الحافظ وغير الحافظ.

ويرى الباحث أن درجة التوسط في الحفظ لهؤلاء الرواة . بالنظر إلى أقوال النقاد فيهم . تتزع
مرة نحو من قال فيهم القطان: (لا بأس به)؛ كما في محل بن محرز، ويزيد النشكري، وعبيد
الله القداح . وتتزع مرة أخرى نحو درجة أخرى مستقلة؛ أقل ممن قال فيهم (لا بأس به)؛ مثل
ثابت الأودي، ولكن لا تصل إلى درجة التضعيف.

وبالنظر إلى عبارات القطان فيمن قال فيهم (لا بأس به)، ومن قال فيهم (كان وسطاً) وما
تبعها من تعليق القطان يميل الباحث إلى اعتبارها مرتبة مستقلة دون مرتبة (لا بأس به)؛ بل

دونها. ويؤيد هذا ما ورد من قول القطان في ثابت بن يزيد الأودي في جوابه على سؤال ابن المدني: (وسط)؛ وفصل القطان ببيان أنه يقبل التلقين؛ فلم يُعَدِّ إليه بعد.

ويؤيد هذا أيضاً أن ابن حجر خلَّص في الحكم على هؤلاء الرواة بقول (لا بأس به) في واحد منهم فقط، بينما نزل بالثلاثة الآخرين عن هذه المرتبة؛ فقال في أحدهم: ضعيف، والثاني: ليس بالقوي، والثالث: صدوق يخطيء.

٤ . مراتب التوثيق عند القطان: بالنظر في مصطلحات الإمام القطان في التوثيق؛ يمكن وضعها في خمس مراتب؛ هي:

أ . التوثيق بصيغة أفعال التفضيل أو ما يشبهها؛ وذلك كقوله: لا يعدله عندي أحد . ما رأيت خيراً منه . ما رأيت مثله . من أثبت الناس .

ب . تكرار صفة التوثيق لفظاً أو معنى؛ كقوله: ثقة ثبت . ثقة حافظ . ثقة مأمون .

ج . توثيق الراوي بصفة مفردة؛ كقوله: ثقة . ثبت .

د . من قُصِر عن درجة الثقة قليلاً؛ وإليه يشير القطان بلفظ: لا بأس به أو ليس به بأس .

هـ . من قُصِر عن الدرجة السابقة قليلاً؛ وإليه يشير القطان بلفظ: وسط .

٥ . توثيق الإمام القطان أحياناً يكون مفسراً؛ كما ورد في توثيقه لخالد بن الحارث الهجيمي ومعاذ بن معاذ؛ حيث قال: (ما بالكوفة ولا بالبصرة مثل معاذ، ولا أبا لي إذا تابعني من خالفني، وكنت أذهب أنا وخالد ومعاذ إلى ابن عون فيقعده خالد ومعاذ، وأرجعُ أنا إلى البيت فأكتبها) ^{١٣٥} وهذه شهادة من القطان على شدة حفظهما؛ حيث كانا يعتمدان على حفظهما؛ بينما كان هو يعود إلى البيت للكتابة خشية النسيان.

وروى ابن المدني قال: "ذكرتُ ليحيى بن سعيد أصحاب شعبة؛ فقال: كان عامتهم يملئها عليهم رجل؛ إلا خالد ومعاذ فإننا كنا إذا قمنا من عند شعبة جلس خالد ناحية ومعاذ ناحية فكتب كل واحد بحفظه" ^{١٣٦}، وهذه شهادة أخرى من القطان تدل على شدة حفظ خالد ومعاذ؛ حيث كانا يستغنيان بحفظهما . دون سائر التلاميذ . عن الكتابة من وراء الرجل الذي كان يملئ عليهم أحاديث شعبة.

٦ . عناية القطان باختبار حفظ الراوي، ورجوعه عن توثيقه أو تركه حال قبوله التلقين؛ فقد روى علي بن المدني قال: "سمعت يحيى وسئل عن ثابت بن يزيد الأودي؛ فقلت ليحيى: كيف كان؟ قال: وسط، ثم قال: إنما أتيت مرة فأملئ عليّ، ثم لم أجد إليه، ثم قال يحيى: إذا كان الشيخ إذا لقنته قبل؛ فذاك بلاء، وإذا ثبت على شيء واحد فلا بأس" ^{١٣٧} . اختبره القطان ثم تركه لقبوله التلقين.

٧ . اختلاف عبارات الإمام القطان . أحياناً . في توثيق الراوي الواحد؛ كما ورد من توثيقه لعامر بن السمط التميمي؛ حيث قال فيه مرة: (ثقة حافظ)، وقال مرة: (ثقة ثبت)، وقال مرة: (كان ثقة).

وكما ورد من توثيقه للسري بن يحيى؛ حيث قال فيه مرة: (كان ثقة)، وقال مرة أخرى: (ثبت ثقة).

وهذا الاختلاف نسبي لا يخرج عن حيز التوثيق، ولعل تعدد عبارات القطان بسبب تعدد مرات السؤال عن الراوي؛ فأجاب في كل مرة بجواب بحسب ما انقح في ذهنه وتيسر على لسانه من العبارات الدالة على التوثيق.

وكما ورد من تعدد عبارات القطان في توثيق أشعث بن عبد الملك؛ حيث قال عنه مرة: (ثقة مأمون)، وقال مرة أخرى: (ما رأيت في أصحاب الحسن أثبت من أشعث، وما أكثرت عنه، ولكنه كان ثباتاً)، وقال مرة: (لم أدرك أحداً من أصحابنا أثبت عندي من أشعث بن عبد الملك...) كما سبق بيانه في صفحة (١٢).

٨ . الإمام يحيى بن سعيد القطان بين الاعتدال والتشدد في الحكم على الرواة:

بالنظر في أحكام الإمام يحيى القطان على الرواة ومقارنتها بأحكام غيره من النقاد؛ يتبين أن أحكامه في الرواة الذين صرح بتوثيقهم جاءت موافقة لأحكام غيره من النقاد؛ بل اتفق النقاد غالباً على توثيقهم.

أما أحكام القطان في الرواة الذين نزل بهم عن درجة الثقة؛ وهم من قال فيهم (وسط) أو (لا بأس به) جاءت في الحد الأدنى من أحكام غيره من النقاد؛ بل حكم عليهم أكثر النقاد بحكم أعلى من حكمه؛ مما يدل على تشدده فيهم. وبيان ذلك على النحو التالي:

أولاً: إجماع النقاد . في الغالب . على توثيق الرواة الذين صرح الإمام يحيى القطان بتوثيقهم: ويدل عليه ما يلي:

أ . جميع الرواة الذين وصفهم القطان بصيغة أفعل التفضيل أو ما في معناها؛ اتفق النقاد على توثيقهم؛ ووافقهم بعضهم على معنى لفظه فيهم.

ب . الرواة الذين وصفهم القطان بصيغة التوثيق مكررة؛ اتفق النقاد على توثيقهم، ولم يُضعف أحدٌ منهم سوى السري بن يحيى؛ ضعّفه الأزدي، إلا أن الذهبي وابن حجر ردّا عليه تضعيفه؛ كما سبق بيانه في صفحة (٩).

منهج الإمام يحيى بين سعيد القطان في توثيق الرواة

ج . الرواة الذين أطلق القطان توثيقهم بصفة مفردة؛ اتفق النقاد على توثيق ستة منهم. والثلاثة الآخرون وافقه أكثر النقاد على توثيقهم؛ وهم: ابن أبي رواد، وخالد بن رباح، وعمر بن ذر.

كما إن ابن حجر حكم على سبعة منهم؛ فوافقه على توثيق ستة؛ وجعل ثلاثة من هؤلاء في المرتبة الثانية عنده . أي من وثق مدحه بصيغة أفعال التفضيل أو تكرريه وصف التوثيق . وقال في السابع: ابن أبي رواد؛ قال عنه: "صدوق عابد، ربما وهم".
ثانياً: تشدد القطان في الرواة الذين نزل بهم عن درجة الثقة: ويتضح ذلك مما يلي: .
أ . الرواة الذين وصفهم القطان بقوله (لا بأس به)؛ وثقهم أكثر النقاد؛ مما يدل على تشدده في الحكم عليهم. ومثال ذلك:

* إسماعيل الحنفي: وثقه ابن معين، وأحمد، وأبو داود، وابن شاهين، والعجلي، وابن حبان، وابن نمير، وأبو علي الحافظ، والذهبي.

* جهير العبدي: وثقه ابن معين، وأحمد، وابن شاهين، وابن حبان. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: "لا بأس به" ، ولم يجرحه أحد.

* زكريا بن أبي زائدة: وثقه أحمد، وابن سعد، والنسائي، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، والبخاري، وابن شاهين، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر .

* سعيد الطائي: وثقه ابن معين، وأحمد، وابن شاهين، والعجلي، وابن نمير، والذهبي، وابن حجر.

ب . الرواة الذين قال فيهم القطان: (وسط) . وهم أربعة . جاءت أقوال النقاد في اثنين منهم . وهما: ثابت الأودي، وعبيد الله القداح . موافقة في معناها لحكم القطان عليهما.

بينما أقوال النقاد في محل بن مُحرز ترقى به إلى درجة أعلى من قول القطان فيه (وسط) بحيث يصل إلى درجة الصدوق . وأقوالهم في الرابع: يزيد اليشكري ترقى به إلى درجة تحتل أن يكون ثقة أو صدوقاً في الحد الأدنى؛ فقد وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وابن شاهين، والدارقطني.

قلت: ما أرشدت إليه هذه الدراسة من تشدد القطان في الحكم على بعض الرواة؛ مُتفق تقريباً مع ما قرره الذهبي من استقرائه لأحكام القطان؛ حيث وصفه بأنه: "مُتَعَبِّتٌ جداً في الرجال" ١٣٨؛ لكن الأمر في نظر الباحث لا يصل إلى حدِّ التعتت، كما إن النتيجة في هذا الأمر لا تكون كاملة إلا بدراسة منهجه في الجرح أيضاً.

٩ . يرى الباحث أن الإمام أحمد هو أكثر النقاد المتقدمين موافقةً ليحيى القطان في أحكامه على

الرواة؛ فقد وافق القطان على نحو لفظه وحكمه في عددٍ منهم: ومثال ذلك:

* وثَّقَ القطانُ؛ شعبةً بقوله: "ليس أحدٌ أحبَّ إلي من شعبة؛ لا يعدله عندي أحد"، ووافقه أحمد على نحو حكمه ولفظه فيه؛ حيث قال: "لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث ولا أحسن حديثاً منه، فُسِمَ له من هذا حظاً"، وقال أيضاً: "كان شعبة أمةً وحده في هذا الشأن".

* وثَّقَ القطان خالد الهجيمي بقوله: "ما رأيت خيراً منه ومن سفيان"، وكذا كان توثيق أحمد له؛ حيث قال: "إليه المنتهى في البصرة".

* ووثَّقَ القطانُ؛ معاذَ بن معاذ بقوله: "ما بالكوفة ولا البصرة أثبت من معاذ"، وكذا حكم عليه أحمد؛ حيث قال: "معاذ بن معاذ؛ إليه المنتهى في التثبت بالبصرة"، وقال: "قرءُ عَيْنٍ في الحديث".

* ووثَّقَ القطانُ؛ السريَّ بن يحيى بقوله: "ثقة ثبت"، وكذا وثقه أحمد فكرر فيه صيغة التوثيق لفظاً: "ثقة ثقة".

* ووافق الإمام أحمد على توثيق القطان .بالصفة المفردة . لكلٍ من: جبلة ، وضرار بن مرة، وسيف بن سليمان، وعبد الملك بن أبي بشير .

بل إن الإمام أحمد وافق القطان في تعليقه على إسماعيل الحنفي؛ حيث قال القطانُ: "إنما تركه زائدة لأنه كان صفرياً، فأما الحديث فلم يكن به بأس"، وعلَّق أحمد بنحوه؛ فقال: "ثقة، تركه زائدة لمذهبه".

إلا أن الباحث لاحظ أن الإمام يحيى القطان كان متشدداً في حقِّ بعض الرواة؛ قياساً مع حكم الإمام أحمد عليهم؛ فقد وثَّقَ الإمامُ أحمد خمسةً من الرواة الذين وصفهم القطان بقوله: "لا بأس به"؛ وعددهم ستة، ووثَّقَ أيضاً اثنين من الرواة الذين قال فيهم القطان: "كان وسطاً".

١٠ . أخرج الشيخان لجميع من ذكَّره القطان بصيغة التفضيل وما في معناها، وأخرجنا لمن كرر فيه صيغة التوثيق، وأخرجنا . معاً أو أحدهما . لمن ذُكر بصفة التوثيق مفردة، وأخرجنا أيضاً . معاً أو أحدهما . لمن قال فيه القطان: (لا بأس به)، وأخرج مسلم وحده لراوٍ قال عنه القطان: (وسط).

١١ . الرواة الذين حكم عليهم القطان من بلده ومن الكوفة ومكة أيضاً؛ وعدد أهل بلده أحد عشر راوياً، وأهل الكوفة ثلاثة عشر، وأهل مكة ثلاثة.

١٢ . روى الإمام يحيى القطان عن الرواة . الذين حكم عليهم . من مختلف المراتب، فقد روى عن الرواة الذين صرح بتوثيقهم، وكذلك الرواة الذين أطلق عليهم عبارة (لا بأس به)، ولفظ (وسط). وبذلك يتضح أن نزول القطان بالراوي عن درجة الثقة لم يمنعه من الرواية عنه.

١٣ . يَقْبَلُ الإمام يحيى القطان رواية المبتدع، ولا يرى فيها سبباً لترك حديثه:

* سواء كانت بدعة التشيع: كما ورد من قوله في ابن أبي كريمة: (لا بأس به، ما سمعت أحداً يذكره إلا بخير، وما تركه أحد).

* أو بدعة الإرجاء: كما ورد من قوله في عبد العزيز بن أبي رواد: (ثقة في الحديث، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه).

* أو بدعة الخوارج: كما ورد من قوله في إسماعيل الحنفي: (إنما تركه زائدة لأنه كان صفرياً، فأما الحديث فلم يكن به بأس).

* أو بدعة القدرية: كما ورد من قوله في خالد بن رباح: (كان ثبناً صاحب عربية فأفسدوه بالقدر)، وكما ورد من قوله أيضاً في سيف ابن سليمان: (وكان عندنا ثقة ممن يصدق ويحفظ).

بل إن كلام الإمام القطان يفيد قبول رواية المبتدع ولو كان رأساً في البدعة؛ فقد قال في عمر بن ذر الهمداني: (كان ثقة في الحديث، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه)، وهو رأس في الإرجاء؛ كما وصفه الذهبي في المغني^{١٣٩}. وقد أورد ابن حجر عن أبي داود أنه كان رأساً في الأرجاء، وأضاف: "وعن يحيى بن سعيد القطان ما يدل على أنه كان رأساً في الإرجاء"^{١٤٠}.

وورد تصريح الإمام القطان بقبول رواية من كان رأساً في البدعة؛ فقد روى ابن المديني؛ قال: "قلت ليحيى القطان؛ إنَّ عبد الرحمن قال أنا أترك من أهل الحديث كل رأس بدعة؟ فضحك يحيى؛ وقال: كيف تصنع بقتادة؟! كيف تصنع بعمر بن ذر؟! كيف تصنع بابن أبي رواد؟! وعدَّ يحيى قوماً أمسكت عن ذكرهم، ثم قال يحيى: إن ترك هذا الضرب ترك حديثاً كثيراً"^{١٤١}.

قلت: روى البخاري حديث عمر بن ذر في الصحيح مع أنه رأس في الإرجاء، وروى الشيخان عن قتادة معه أنه رُمي بالقدر، وذكر الذهبي أنه مع ذلك احتجا به^{١٤١}. وكذلك روى الشيخان عن سيف بن سليمان المكي مع أنه رمي بالقدر.

وأبان بن تغلب الكوفي شيعي غالٍ؛ إلا أن أحمد بن حنبل وثقه، وابن معين، وأبو حاتم وغيرهم، وقال الذهبي: "شيعي جلد لكنه صدوق" وعلَّق بقوله: "فلنا صدقه وعليه بدعته"، وتساءل الذهبي؛ فقال: "فلقائل أن يقول كيف ساغ توثيق مبتدع وحُدُّ الثقة العدالة والإتقان؛

فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟! وأجاب بقوله: "وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف؛ فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو ردَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة. ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والحطّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء إلى ذلك؛ فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة".^{١٤٢}

١٤ . يوثّق الإمام القطان أحياناً بعض الرواة توثيقاً نسبياً؛ أي بالنسبة لراوٍ آخر؛ كقوله: "أبو الوداك أحب إليّ من عطية"، وقوله: "محمد بن عمرو أحب إليّ من ابن أبي حرمة". وغالب هؤلاء الرواة من الأقران في السن والحفظ؛ ومراتبهم في التوثيق متقاربة جداً، وأقوال النقاد فيهم متأرجحة؛ إذ لا توجد بينهم فروق كبيرة. وقد اختلفت أقوال النقاد في المفاضلة بين هؤلاء الرواة؛ إذ وافقه بعضهم وخالفه آخرون.

المراجع

- ١ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١/٦٧ . للحافظ يوسف بن عبد الله بن عبد البر الأندلسي ت ٤٦٣هـ . تحقيق الأستاذ/ مصطفى العلوي . ومحمد عبد الكبير البكري . ط . ١٩٦٧ .
- ٢ الكفاية في علم الرواية ١/١٥٩ . للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ . المكتبة العلمية .
- ٣ انظر/ المتكلمون في الرجال . للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت ٩٠٢هـ . تحقيق/ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة . مكتبة المطبوعات الإسلامية . حلب . الطبعة الثالثة . بيروت . ١٩٨٠ .
- ٤ انظر/ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل . للحافظ محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨هـ . تحقيق/ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة . مكتبة المطبوعات الإسلامية . حلب . الطبعة الثالثة . بيروت . ١٩٨٠ .
- ٥ نقلاً عن الموقظة للذهبي في هامش الرفع التكميل في الجرح والتعديل للشيخ/ محمد عبد الحي اللكنوي (١٣٠٤هـ) . تحقيق الشيخ/ عبد الفتاح أبو غدة (ص ١٣٠ . الهامش) . مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب . الثالثة ١٩٧٨م .
- ٦ التاريخ الكبير ٨/٢٧٦ . للإمام الحافظ أبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم البخاري ت ٢٥٦هـ . دار الفكر . عن طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية . حيدر آباد . الهند . وسير أعلام النبلاء ٩/١٨٧ . للحافظ محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨هـ . تحقيق/ شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الأولى ١٩٨٨م . وتهذيب التهذيب ١١/٢١٩ . للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ . دار الفكر .
- ٧ تهذيب التهذيب ١١/٢١٩ .

- ^٨ سير أعلام النبلاء ١٨٠/٩ . والتهذيب ٢١٧/١١ .
- ^٩ السير ١٧٧/٩ .
- ^{١٠} أ/ ب: انظر هذين القولين في: التهذيب ٢١٨/١١ . ٢١٩ .
- ^{١١} أنظر هذه الأقوال في التاريخ الكبير ٢٧٦/٨ . والجرح والتعديل ١٥٠/٩ . للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت ٣٢٧هـ . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية . حيدر آباد . الهند . والنقات ٦١١/٧ للحافظ محمد بن حبان التميمي ت ٣٥٤هـ . الطبعة الأولى ١٩٨١ . طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية . حيدر آباد . الهند . وتاريخ بغداد ١٣٥/١٤ . والسير ١٧٥/٩ . والتهذيب ٢١٦/١١ . وتقريب التهذيب (ترجمة ٧٥٥٧) للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ ، تحقيق: محمد عوامة ، طباعة دار البشائر الإسلامية . بيروت ، الثانية ١٩٨٨م .
- ^{١٢} التهذيب ٣٤٥/٤ .
- ^{١٣} الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٢٣٧/١ . للحافظ/ الخليل بن عبد الله الخليلي (ت ٤٤٦هـ) . دراسة وتحقيق/ د. محمد سعيد إدريس . مكتبة الرشد . الرياض . الأولى ١٩٨٩م .
- ^{١٤} المصدر السابق ١٥٨/١ .
- ^{١٥} التهذيب ٣٤٥/٤ .
- ^{١٦} ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٦٦ . ١٦٧ .
- ^{١٧} المتكلمون في الرجال ٩٠ .
- ^{١٨} السير ١٨٣/٩ .
- ^{١٩} السير ١٨٣/٩ .
- ^{٢٠} ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١٧١/٢ للحافظ محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨هـ . تحقيق: علي محمد الجاوي . دار المعرفة .
- ^{٢١} الميزان ٢٥٥/٢ .
- ^{٢٢} التاريخ الكبير ٩٢/٤ .
- ^{٢٣} أنظر/ تاريخ بغداد ٢٦٤/٩ ، وتهذيب التهذيب ٣٤٥/٤ .
- ^{٢٤} التهذيب ٣٠٢/٤ .
- ^{٢٥} تهذيب التهذيب ٨٢/٣ .
- ^{٢٦} انظر/ الطبقات الكبرى ٢٩١/٧ ، للإمام محمد بن سعد ت ٢٣٠هـ ، دار الفكر ١٩٨٥ . والجرح والتعديل ٣٢٥/٣ . ومشاهير علماء الأمصار ١٦١ ، للحافظ محمد بن حبان ت ٣٥٤هـ ، صححه م. فلايشهر ، الناشر: مكتبة التوعية الإسلامية . مصر . وتاريخ أسماء النقات ١١٦ للحافظ عمر بن أحمد بن شاهين ت ٣٨٥هـ ، تحقيق/ د. عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية . لبنان . الطبعة الأولى ١٩٨٦ . وسير أعلام النبلاء ١٢٧/٩ . وتهذيب التهذيب ٨٢/٣ . والتقريب (ترجمة ١٦١٩) .

^{٢٧} الجرح والتعديل ٣/٣٢٥.

^{٢٨} تهذيب التهذيب ٣/٨٢.

^{٢٩} التاريخ الكبير ٨/١٣.

^{٣٠} أنظر هذه الأقوال في / تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين ١٨٥. تحقيق/ فضيلة شيخي وأستاذي الدكتور/ أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث. دمشق. من منشورات جامعة أم القرى بمكة (فرع جامعة الملك عبد العزيز سابقاً). والتاريخ الكبير ٨/١٣. والجرح والتعديل ٨/٣٦٨. ومشاهير علماء الأمصار ١٦٩. والنقات لابن حبان ٧/٥٠٨. وتاريخ النقات ٤٢٦. للحافظ أحمد بن عبد الله العجلي ت ٢٦١هـ. ترتيب الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ت ٨٠٧هـ. تحقيق/ د. عبد المعطي قلعجي. دار الباز للنشر والتوزيع. مكة. طبعة دار الكتب العلمية. بيروت. الأولى ١٩٨٤. والنقات لابن شاهين ٣٠١. وسير أعلام النبلاء ٧/١٦٣. ١٧٣. وتهذيب التهذيب ١٠/١١٣. ١١٥. والتقريب (ترجمة ٦٦٠٥).

^{٣١} التاريخ الكبير ٧/٣٦٥.

^{٣٢} الجرح والتعديل ٨/٢٤٨.

^{٣٣} الجرح والتعديل ٨/٢٤٨.

^{٣٤} انظر/ تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين ٦٥. ١٨٣. ٢١٥. والتاريخ الكبير ٧/٣٦٥. والجرح والتعديل ٨/٢٤٨. ومشاهير علماء الأمصار ١٦٠. والنقات لابن حبان ٧/٤٨٢. وتاريخ بغداد ١٣/١٣٢. ٥٥/٩. والسير ٩/٥٥. وتهذيب التهذيب ١٠/١٩٤. والتقريب (ترجمة ٦٧٤٠).
^{٣٥} التاريخ الكبير ٧/١٨٣.

^{٣٦} انظر/ من كلام أبي زكريا: يحيى بن معين. رواية أبي خالد الدقاق (ص ٤٩). تحقيق شيخي وأستاذي الدكتور/ أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث. دمشق. من منشورات جامعة أم القرى بمكة (فرع جامعة الملك عبد العزيز سابقاً). والتاريخ الكبير ٧/١٨٣. والجرح والتعديل ٧/١٣٠. ومشاهير علماء الأمصار ١/١٥٦. والنقات لابن حبان ١/١٩٠. والسير ٧/٩٥. والنقات لابن شاهين ٢٧٠. وتهذيب التهذيب ٨/٣٧١. والتقريب (ترجمة ٥٥٤٠).

^{٣٧} علل الترمذي للقاضي أبي طالب ٤١. تحقيق/ صبحي السامرائي. مكتبة النهضة العربية. بيروت. الطبعة الأولى.

^{٣٨} تهذيب التهذيب ٤/٣٤٥.

^{٣٩} التاريخ الكبير ٤/٩٢.

^{٤٠} تهذيب التهذيب ١٠/١٧٦.

^{٤١} النقات لابن شاهين ١٥٢.

- ^{٤٢} تهذيب التهذيب ٤٠٠/٣ .
- ^{٤٣} التاريخ الكبير ١٧٥/٤ .
- ^{٤٤} انظر/التاريخ الكبير ١٧٥/٤ . والجرح والتعديل ٢٨٣/٤ . والنقات لابن شاهين ١٥٢ . والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ٢٧٦/١ ، للحافظ محمد بن أحمد الذهبي ت ٦٧٣هـ . دار الكتب العلمية . بيروت ، الأولى ١٩٨٣ . والتهذيب ٤٦٠/٣ .
- ^{٤٥} التاريخ الكبير ٢١٣/٦ .
- ^{٤٦} الجرح والتعديل ١٤٤/٦ .
- ^{٤٧} النقات للعجلي ٣٢٦ و الجرح والتعديل ١٤٤/٦ . والنقات لابن حبان ١٢٧/٢ . ومشاهير علماء الأمصار ١٤٦ . والنقات لابن شاهين ٢٠٤ . و . والسير ٣٣٩/٦ . والتهذيب ٩٨/٧ . والتقريب (ترجمة ٤٤٥١) .
- ^{٤٨} التاريخ الكبير ٤٥٨/٦ .
- ^{٤٩} انظر/ الجرح والتعديل ٣٢١/٦ . والنقات لابن حبان ٢٥١/٧ . والتهذيب ٥٧/٥ . والتقريب (ترجمة ٣٠٩١) .
- ^{٥٠} الجرح والتعديل ٢٧٥/٢ .
- ^{٥١} النقات لابن شاهين ٦٤ .
- ^{٥٢} الجرح والتعديل ٢٧٥/٢ .
- ^{٥٣} الميزان ٢٦٨/١ .
- ^{٥٤} انظر/ الطبقات لابن سعد ٢٧٦/٧ . وتاريخ ابن معين . رواية الدوري ٨١/٤ . تحقيق شيخي وأستاذي الدكتور/ أحمد محمد نور سيف . دار المأمون للتراث . دمشق . من منشورات جامعة أم القرى بمكة (فرع جامعة الملك عبدالعزيز سابقاً) والتاريخ الكبير ٤٣١/١ . والجرح والتعديل ٢٧٥/٢ . والنقات لابن حبان ٦٢/٢ . والكامل في ضعفاء الرجال ٣٧٠/١ . للحافظ عبد الله بن عدي ت ٣٦٥هـ . دار الفكر . الطبعة الثالثة . ١٩٨٨ . والنقات لابن شاهين ٦٤ . والميزان ٢٦٦/١ . والتهذيب ٣٥٧/١ . والتقريب (ترجمة ٥٣١) .
- ^{٥٥} انظر/ التاريخ الكبير ٢١٩/٢ . والنقات للعجلي ٩٤ . والجرح والتعديل ٥٠٨/٢ . والنقات لابن حبان ٢٦٥/١ . والنقات لابن شاهين ٨٥ . والكاشف ٢٨٩/١ . والسير ٣١٥/٥ . وتهذيب التهذيب ٥٣/٢ . والتقريب (ترجمة ٨٩٧) .
- ^{٥٦} انظر/ التاريخ الكبير ٣٩٤/٥ . الجرح والتعديل ٣٣٠/٥ . والنقات لابن حبان ١٤٨/٧ . والنقات لابن شاهين ٢٣٧ .

^{٥٧} انظر/ التاريخ الكبير ١٥٤/٦. والنقات للعجلي ٣٥٦. والجرح والتعديل ١٠٧/٦. والنقات لابن شاهين ١٩٩. والنقات لابن حبان ١٦٨/٧. والمغني في الضعفاء ٤٦٦/٢. للحافظ محمد بن أحمد الذهبي ت ٥٧٤٨هـ. تحقيق الأستاذ الدكتور/ نور الدين عتر. والميزان ٢٣٢/٥. طبعة دار الكتب العلمية. بيروت. والكاشف ٦٠/٢. والسير ٣٨٥/٦. وذكر أسماء من نُكِّم فيه وهو مُوثَّق ١٤٣. وهدى الساري ٤٣٠. والتقريب (ترجمة ٤٨٩٣).

^{٥٨} انظر/ التاريخ الكبير ٤٥٠/٣. والنقات للعجلي ١٦٣. والجرح والتعديل ٦٢٣/٣. والنقات لابن حبان ٣٤١/٦. والسير ٢٩٦/٥. والمغني في الضعفاء ٢٣٦/١. والكاشف ٤٠١/١. وتهذيب التهذيب ٢٦٨/٣. والتقريب (ترجمة ١٩٨٩).

^{٥٩} انظر/ التاريخ الكبير ٢٢/٦. والنقات للعجلي ٢٣١. والضعفاء الكبير ٦/٢، للحافظ محمد ابن عمرو العقيلي ت ٣٢٢هـ، تحقيق/ د. عبد المعطي قلجعي، دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤. والكامل لابن عدي ٢٩١/٥. والميزان ٣٦٤/٤. والكاشف ٦٥٥/١. وتهذيب التهذيب ٣٠١/٦. والتقريب (ترجمة ٤٠٩٦).

^{٦٠} انظر/ التاريخ الكبير ٣٣٩/٤. والنقات للعجلي ٢٣٢. والجرح والتعديل ٤٦٥/٤. والنقات لابن شاهين ١٧٨. والنقات لابن حبان ٤٨٤/٦. سؤالات البرقاني للدار قطني ٣٨/١. والكاشف ٥٠٩/١. والمغني في الضعفاء ٧٨٩/٢. والتهذيب ٤٠٠/٤. والتقريب (ترجمة ٢٩٨٣).

^{٦١} تعجيل المنفعة ١١٢.

^{٦٢} الجرح والتعديل ١٠٧/٦.

^{٦٣} تهذيب التهذيب ٤٤٥/٧.

^{٦٤} التقريب (ترجمة ٤٠٩٦).

^{٦٥} تهذيب التهذيب ٢١٩/١١.

^{٦٦} التاريخ الكبير ٤٢١/٣. والنقات للعجلي ١٦٥. والجرح والتعديل ٥٩٣/٣. ومشاهير علماء الأمصار ١٧٠. والنقات لابن حبان ٣٣٤/٦. والنقات لابن شاهين ١٣٨. والكاشف ٤٠٥/١. والميزان ٧٢/٢. وذكر من تكلم فيه وهو موثق ٨٠. والتهذيب ٣٢٩/٣. والتقريب (ترجمة ٢٠٢٢).

^{٦٧} التاريخ الكبير ٤٩٧/٤. والنقات للعجلي ١٨٧. والجرح والتعديل ٤٦/٤. والنقات لابن حبان ٣٦٦/٦. والنقات لابن شاهين ١٤٦. والكاشف ٤٤١/١. والتهذيب ٦٢/٤. والتقريب (ترجمة ٢٣٦١).

^{٦٨} التاريخ الكبير ٤٢٣/٧. والجرح والتعدل ٢٨٣/٨. والنقات لابن شاهين ٣٠٩.

- ^{٦٩} الثقات للعجلي ٦٦. والضعفاء للعقلي ٨٧/١. والجرح والتعديل ١٨٤/٢. والكامل لابن عدي ٢٧٧/١. والثقات لابن شاهين ٥٠. وميزان الاعتدال ٢٣٦/١. وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ٤٦. والتهذيب ٣١٣/١. والتقريب (ترجمة ٤٦٣).
- ^{٧٠} التاريخ الكبير ٣٥٦/١. والثقات لابن شاهين ٥٠. والميزان ٢٣٣/١. وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ٤٦. والتهذيب ٣٠٥/١. والتقريب (ترجمة ٤٥٢).
- ^{٧١} التاريخ الكبير ٢٥٥/٢. والجرح والتعديل ٥٤٧/٢. والثقات لابن حبان ١٥٨/٦. والثقات لابن شاهين ٩٠. وتعجيل المنفعة ٧٥.
- ^{٧٢} قال ابن حجر في التهذيب ٣٠٥/١: "وهو رأس فرقة طوائف الخوارج من الصفرية. وهو موافق لهم في وجوب الخروج على أئمة الجور. وكل من لا يعتقد معتقدهم عندهم كافر. لكن خالفهم بأنه يقول إن صاحب الكبيرة لا يكفر إلا إذا رفع إلى الإمام. فأقيم عليه الحد. فإنه حينئذ يحكم بكفره".
- ^{٧٣} انظر/ تهذيب التهذيب ١/ ٢٩١.
- ^{٧٤} التقريب (ترجمة ٤٣٨).
- ^{٧٥} تهذيب التهذيب ٦٥/٢.
- ^{٧٦} التقريب (ترجمة ١٥٩٢).
- ^{٧٧} تعجيل المنفعة ٧٥.
- ^{٧٨} تهذيب التهذيب ١/ ٣١٤.
- ^{٧٩} انظر/ التاريخ الكبير ١٧٢/٢. والضعفاء والمتروكين للنسائي ٧١. والضعفاء للعقلي ١٧٤/١. والجرح والتعديل ٤٥٩/٢. والثقات لابن حبان ١٢٣/٦. والمغني في الضعفاء ١٢١/١. والميزان ٣٦٨/١. والتهذيب. والتهذيب ١٨/٢. والتقريب (ترجمة ٨٣٥).
- ^{٨٠} انظر/ التاريخ الكبير ٢٠/٨. والضعفاء الصغير ٤٥٧، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ٢٥٦هـ؛ ضمن كتاب المجمع في الضعفاء والمتروكين؛ تحقيق الشيخ/ عبد العزيز السيروان، دار القلم. بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥. والضعفاء والمتروكين ١٤٨، للإمام أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣هـ، ضمن كتاب المجمع في الضعفاء والمتروكين؛ تحقيق الشيخ/ عبد العزيز السيروان، دار القلم. بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥. والكامل ٣٢٧/٤. والضعفاء للعقلي ١١٨/٣. والثقات لابن شاهين ٢٣٨. والثقات لابن حبان ١١٠/٢. والميزان ٨/٣. والتهذيب ١٤/٧. والتقريب (ترجمة ٤٢٩٢).
- ^{٨١} انظر/ التاريخ الكبير ٣٨٢/٥. والضعفاء للبخاري ٤٩١. والضعفاء للعقلي ٢٥٢/٤. والجرح والتعديل ٤١٣/٨. والكامل لابن عدي ٤٤٣/٦. والثقات لابن شاهين ٣١٣. والتهذيب ٦٠/١٠. والتقريب (ترجمة ٦٥٠٨).

- ٨٢ انظر/ التاريخ الكبير ٣٥٤/٨. والضعفاء للعقيلي ٣٨٩/٤. والجرح ٢٨٥/٩. والكامل لابن عدي ٢٨٣/٧. والنقات لابن حبان ٦٢٨/٧. والنقات لابن شاهين ٣٤٩. وذكر من تكلم فيه وهو موثق ٢٠١. والميزان ٢٠١. والكاشف ٣٨٩/٢. والمغني للذهبي ٧٥٣/٢. والتهذيب ٣٥٦/١١. والتقريب (ترجمة ٧٧٦٧).
- ٨٣ تهذيب التهذيب ١٨/٢.
- ٨٤ انظر/ ميزان الاعتدال ٣٦٨/١. وتهذيب التهذيب ١٨/٢.
- ٨٥ تقريب التهذيب (ترجمة ٨٣٤).
- ٨٦ تهذيب التهذيب ٩٨/٧.
- ٨٧ تقريب التهذيب (ترجمة ٤٤٥١).
- ٨٨ تهذيب التهذيب ٢٥٨/٤.
- ٨٩ تقريب التهذيب (ترجمة ٢٧٢٢).
- ٩٠ التهذيب ١٠١/١.
- ٩١ التهذيب ١٠٢/١.
- ٩٢ الميزان ١٦/١.
- ٩٣ الجرح والتعديل ٢٩٩/٢.
- ٩٤ التهذيب ٦٩/١١.
- ٩٥ الميزان ٩٢/٧، طبعة دار الكتب العلمية. بيروت، بتحقيق الشيخ/ علي محمد معوض.
- ٩٦ تاريخ الدارمي عن ابن معين ص ٤٩.
- ٩٧ الجرح والتعديل ٢٩٩/٢. والتهذيب ١٠١/١.
- ٩٨ انظر هذا القول وسابقه في التهذيب ٦٩/١١.
- ٩٩ التهذيب ٦٨/١١.
- ١٠٠ التهذيب ٦٨/١١ و ١٠٢/١.
- ١٠١ التهذيب ٦٩/١١.
- ١٠٢ التهذيب ٧٠/١١.
- ١٠٣ أنظر الأقوال السابقة في التهذيب ٧٠/١١.
- ١٠٤ أنظر الأقوال السابقة في الميزان ٩٢/٧. ٩٣، طبعة دار الكتب العلمية. بيروت، تحقيق الشيخ/ علي محمد معوض.
- ١٠٥ التهذيب ٧٠/١١.
- ١٠٦ التهذيب ٣٧/١٢.

- ١٠٧ انظر الأقوال السابقة في التهذيب ٢٦٢/١ . ٢٦٣ . و ٣٦/١٢ . ٣٧ .
- ١٠٨ الميزان ٢٠٩/١ .
- ١٠٩ علل الترمذي ٧٤٤/١ في التضعيف من جهة الحفظ؟؟؟؟
- ١١٠ الميزان ٢٠٩/١ .
- ١١١ التاريخ الكبير ٢٤٣/٢ .
- ١١٢ الجرح والتعديل ٥٣٢/٢ . والتهذيب ٦٠/٢ .
- ١١٣ انظر/ التهذيب ٦٠/٢ .
- ١١٤ المغني في الضعفاء ٤٣٦/٢ .
- ١١٥ التهذيب ٢٢٥/٧ .
- ١١٦ انظر/ الميزان ٧٨/٣ . والتهذيب ٢٢٥/٧ . ٢٢٦ .
- ١١٧ تاريخ ابن معين . رواية الدوري ٢٠٣/٤ . وتهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٧٥/٧ ، لحافظ جمال الدين المزني ت ٧٤٢هـ، تحقيق/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة . بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٩٤ . وسير أعلام النبلاء ٢٣٣/٥ .
- ١١٨ تاريخ ابن معين . رواية الدوري ٢٠٣/٤ .
- ١١٩ الجرح والتعديل ٢٢٨/٨ . والتهذيب ٣٧٠/١٠ .
- ١٢٠ التهذيب ٢٦٩/١٠ .
- ١٢١ انظر الأقوال السابقة في الميزان ٥٩٥/١ . ومن تكلم فيه وهو موثق ٧١ . والتهذيب ١٦/٣ . ١٨ .
- ١٢٢ طبقات المدلسين لابن حجر ٤٨ .
- ١٢٣ التقريب (ترجمة ١٥٠٠) .
- ١٢٤ طبقات المدلسين لابن حجر ٧٢ .
- ١٢٥ التقريب (ترجمة ٦٨٥١) .
- ١٢٦ انظر/ العلل للترمذي، الملحق بسنن الترمذي ٧٤٤/٥، تحقيق الشيخ العلامة/ أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي . بيروت. باب التضعيف من جهة الحفظ). ووردت القصة في التهذيب ١٦١/٦ في ترجمة محمد بن عمرو بن علقمة . وفي ٣٧٦/٩ في ترجمة عبد الرحمن بن حرملة . وجاءت النسبة في الموضوع الأول "ابن أبي حرملة". وفي الموضوع الثاني "ابن حرملة". والوجه الثاني هو الصواب؛ كما هو موضح بإسمه ونسبه إلى والده في علل الترمذي. أما النسبة "ابن أبي حرملة" فتصرف إلى راوٍ آخر؛ يُدعى محمد بن أبي حرملة.
- ١٢٧ أنظر الأقوال السابقة في الضعفاء للعقيلي ١٠٩/٤ . والتهذيب ٣٧٦/٩ .
- ١٢٨ الكامل ٤٤٨/٣ . والتهذيب ٢٣٦/٤ .

- ١٢٩ التاريخ الكبير ١/٢ .
- ١٣٠ تهذيب التهذيب ٤٥٦/٧ .
- ١٣١ التهذيب ٤٩/٨ .
- ١٣٢ التهذيب ٤٨/٨ .
- ١٣٣ التهذيب ٥١/٨ .
- ١٣٤ أنظر الأقوال السابقة في التهذيب ٤٨/٨ . ٥٤ .
- ١٣٥ التاريخ الكبير ٣٦٥/٧ .
- ١٣٦ الجرح والتعديل ٣٢٥/٣ .
- ١٣٧ الضعفاء للعقيلي ١٧٥/١ . والكمال لابن عدي ٩١/٢ .
- ١٣٨ ميزان الاعتدال ١٧١/٢ .
- ١٣٩ المغني للذهبي ٤٦٦/٢ .
- ١٤٠ تهذيب التهذيب ٥٠/٦ .
- ١٤١ ميزان الاعتدال ٤٦٦/٥، طبعة دار الكتب العلمية . بيروت، تحقيق الشيخ/ علي محمد معوض .
- ١٤٢ ميزان الاعتدال ٥/١ . ٦ ، وتتمة كلام الذهبي: "وأيضاً فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً؛ بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم . فكيف يُقبل نقل من هذا حاله؛ حاشا وكلا . فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنه وتعرض لسبهم . والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضاً فهذا ضال معثر . ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلاً؛ بل قد يعتقد علياً أفضل منهما".